سلسلة الكامل / كتاب رقم 171 /

الكامل في أحاديث (مسند أحمد) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه وأن نسبة الصحيح فيه لا تقل عن (95 %) من أحاديثه

لمؤلفه د / عامر أحمد الحسيني .. الكتاب مجاني

(نسخة جديدة بتحسين الخط وتكبيره لتيسير القراءة وخاصة علي أجهزة المحمول)

الكامل في أحاديث (مسند أحمد) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه وأن نسبة الصحيح فيه لا تقل عن (95 %) من أحاديثه

المقدمة :

بسم الله وكفي ، وصلاة وسلاما علي عباده الذين اصطفي ، أما بعد :

بعد كتابي الأول (الكامل في السُّنن) أول كتاب علي الإطلاق يجمع السنة النبوية كلها بكل من رواها من الصحابة بكل ألفاظها ومتونها المختلفة ، من أصح الصحيح إلي أضعف الضعيف ، مع الحكم علي جميع الأحاديث ، وفيه (63,000 / الإصدار الرابع) ثلاثة وستون ألف حديث ، آثرت أن أجمع الأحاديث الواردة في بعض الأمور في كتب منفردة ، تسهيلا للوصول إليها وجمعها وقراءتها .

كتاب (مسند أحمد) للإمام أحمد بن حنبل من أعظم كتب الحديث والسنة النبوية وأجمعها ، روي فيه الإمام أحمد أكثر من سبعة وعشرين ألف (27000) حديث ، وبلغت أحاديثه (27640) حديث تقريبا .

وقال الإمام السيوطي في مقدمة الجامع الكبير (1 / 44) (كل ما كان في مسند أحمد فهو مقبول فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن) ، وصدق في ذلك ، ونسبة الأحاديث الصحيحة والحسنة في مسند أحمد لا تقل عن (95 %) من أحاديث الكتاب .

وأقول أن (95 %) هي (علي الأقل) ، إذ الوصول للنسبة بدقةٍ أكثر يحتاج لتخصيص الكتاب بأحكام علي كل حديث من أحاديثه ولم يتسع الوقت عندي لذلك ، إلا أني قمت بمقارنة جيدة بين أحاديثه وبين كتاب (الكامل في السنن) ، وكذلك قد تتبعت أكثر أحاديثه حين العمل علي كتاب (الكامل في السنن) من أجل المتابعات والشواهد .

ووصلت إلي هذه النسبة ، وأن الأحاديث الصحيحة والحسنة فيه لا تقل عن (95 %) ، ولعل الله أن ييسر العمل عليه مفردا عن قريب .

وجدير بالذكر أن نسبة الأحاديث الصحيحة والحسنة بمختلف درجاتها في (سنن الترمذي) بلغت (99.5 %) من مجمل الكتاب ، وانظر في ذلك كتاب رقم (104) من هذه السلسلة / (الكامل في تقريب سنن الترمذي بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث والإبقاء علي ما فيه من الأقوال الفقهية وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه)

ونسبة الأحاديث الصحيحة والحسنة بمختلف درجاتها في (سنن ابن ماجة) بلغت (99 %) من مجمل الكتاب ، وانظر في ذلك كتاب رقم (102) / (الكامل في تقريب سنن ابن ماجة بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه) .

أما عمل بعض المعاصرين عليه فلا يخلو من تعنت شديد في الحكم علي الأحاديث ، بل يكاد أكثرهم يقدم أقوال العقيلي وابن حبان في الجرح علي الأئمة جميعا ، وهما أشد الناس تعنتا في الجرح علي الإطلاق .

بل وكثيرا ما يتبعون منهج الأخذ بأشد جرح مباشرة كل مرة ، فإن وثق الراوي عشرة من الأئمة وضعفه عشرة من الأئمة وتركه النسائي مثلا فيقولون الراوي متروك كما قال النسائي .

ثم يأتي راوٍ ثانٍ يوثقه خمسة من الأئمة ويضعفه خمسة من الأئمة ويتركه ابن حبان مثلا ، فيقولون الراوي متروك كما قال ابن حبان .

ثم يأتي راو ثالث يوثقه عشرة من الأئمة ويضعفه أبو حاتم مثلا ، فيقولون الراوي ضعيف كما قال أبو حاتم ، وهكذا علي الدوام أو في أكثر الرواة علي الأقل .

ولا أدري أين العلم في هذا من الأصل ، بل إن كان الحكم علي الرواة هكذا لاستطاعه كل أحد ، أين النظر في أسباب جرح كل إمام ، والبحث هل الجرح لسبب حديثي أم لاختلافات عقدية وفقهية وشخصية .

ثم النظر والبحث في الأسباب الحديثية هل هي صحيحة أم لا وهل أخطأ الراوي فيما ينكرونه عليه فعلا أم لا ، وهكذا حتي حتي تصل إلي الحكم الأمثل في كل راوي ، أما أن تكون المسألة كالحساب لاستطاعها كل أحد ولما كان في ذلك شئ من العلم ، وسيأتي الكلام عن ذلك ببعض التفصيل .

___ أما هل في مسند أحمد أحاديث مكذوبة أم لا ، أقول ليس في مسند أحمد حديث واحد مكذوب ولا متروك ، وقد تكلم بعض الناس قديما وحديثا في ذلك وبلغ عدد الأحاديث التي تركها أو كذبها بعض الناس (40) أربعين حديثا ،

لكنها في الحقيقة بعد عدم عد المكررات والأسانيد تصل إلي (25) خمسة وعشرين حديثا فقط ، فآثرت إفراد هذه الأحاديث في جزء مستقل ، لبيان أنها أحاديث أقصي أمرها أن تكون ضعيفة فقط ، بل وفي هذا الجزء تجد أنها كلها تصل إلي درجة الحسن علي الأقل .

وقد قام الإمام ابن حجر قبل ذلك بالدفاع عن مسند أحمد وبيان عدم وجود أحاديث مكذوبة فيه في جزء سماه (القول المسدد في الذب عن مسند أحمد) وقام فيه بعمل جيد ، لكنه حكم بضعف بعض الأحاديث التي ترقي للحسن ، وكذلك فاته عدد من طرق الأحاديث والمتابعات والشواهد ، مما زادني إقبالا علي إفراد هذه الأحاديث في جزء منفرد لبسط الكلام عليها .

__ تنبيه : صدرت نسخة جديدة من الكتب السابقة من سلسلة الكامل بتحسين الخط وتكبيره لتيسير القراءة وخاصة علي أجهزة المحمول .

__ وبهذا الكتاب يكون قد تبين أن سنن الترمذي وسنن ابن ماجة وسنن الدارمي ومسند أحمد ليس فيها أحاديث متروكة أو مكذوبة :

وانظر في ذلك كتاب رقم (103) من هذه السلسلة / (الكامل في أحاديث سنن ابن ماجة التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان أن ليس فيه حديث متروك أو مكذوب)

وكتاب رقم (105) / (الكامل في أحاديث سنن الترمذي التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان أن ليس فيه حديث متروك أو مكذوب)

وكتاب رقم (157) / (الكامل في أحاديث سنن الدارمي التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان أن ليس فيه حديث متروك أو مكذوب) .

__ مختصر الأسباب الحديثية التي أفضت بالكثيرين للتعنت في الحكم علي الأحاديث :

_1_ التعنت في الحكم علي الرواة واختيار أشد جرح يقال في الراوي علي الدوام

_2_ تقديم الجرح المبني علي الخلافات العقدية والفقهية فوق التوثيق المبني علي حفظ الراوي ومروياته

_3_ عدم استقصاء أسانيد كل حديث
_4_ عدم استقصاء ما للحديث من شواهد لمعناه
_5_ معاملة الرواة المتروكين معاملة الرواة الكذابين سواء بسواء .

_ أما التعنت في الحكم علي الرواة واختيار أشد جرح في الراوي علي الدوام :

فيتبع بعض الناس قديما وحديثا منهج اختيار أشد ما يقال في الراوي من جرح أياً كان ، ظناً منهم أن هذا أسلم وآمن احتياطا حتي لا يُدخلوا للسنة النبوية ما ليس منها .

فإن وثق الراوي عشرة من الأئمة وضعفه عشرة من الأئمة وتركه النسائي مثلا فيقولون الراوي متروك كما قال النسائي ، ثم يأتي راوٍ ثانٍ يوثقه خمسة من الأئمة ويضعفه خمسة من الأئمة ويتركه ابن حبان مثلا ، فيقولون الراوي متروك كما قال ابن حبان ،

ثم يأتي راو ثالث يوثقه عشرة من الأئمة ويضعفه أبو حاتم مثلا ، فيقولون الراوي ضعيف كما قال أبو حاتم ، وهكذا علي الدوام أو في أكثر الرواة علي الأقل .

ولا أدري أين العلم في هذا من الأصل ، بل إن كان الحكم علي الرواة هكذا لاستطاعه كل أحد ، أين النظر في أسباب جرح كل إمام ، والبحث هل الجرح لسبب حديثي أم لاختلافات عقدية وفقهية وشخصية .

ثم النظر والبحث في الأسباب الحديثية هل هي صحيحة أم لا وهل أخطأ الراوي فيما ينكرونه عليه فعلا أم لا ، وهكذا حتي حتي تصل إلي الحكم الأمثل في كل راوي ، أما أن تكون المسألة كالحساب لاستطاعها كل أحد ولما كان في ذلك شئ من العلم .

وآخرون يقدمون قول العقيلي وابن حبان في الرواة لشدتهم العجيبة في الجرح ، وهذا يكاد يكود منهجا لدي هؤلاء المتعنتين ، ويكفي أن تعرف أن العقيلي تكلم في الإمام ابن المديني وجرحه ، لك أن تتخيل أن يكون ابن المديني من الرواة المجروحين ،

حتي قال الذهبي في الميزان (3 / 140) تعليقا علي هذا الجرح (أفما لك عقل يا عقيلي ! أتدرى فيمن تتكلم ، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيّف ما قيل فيهم ، كأنك لا تدرى أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات ، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك ، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث ، وأنا أشتهى أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه ..)

وصدق والله الذهبي ، فإن كان رجل تكلم في ابن المديني فما بالك حين يتكلم في غيره من الرواة ممن لم يصلوا لدرجة ثقة ابن المديني ، ماذا تظن أن يقول فيهم ؟ لذلك تجد العقيلي يكاد لا يوثق أحدا أصلا ، فتجد بعض الناس اليوم يقدّمون قول العقيلي وقوله في جرح الرواة !

أما ابن حبان فشبيه بالعقيلي حتي قال الذهبي في الميزان (1 / 274) (ابن حبان ربما قصب - أي جرح - الثقة حتي كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه) ، وصدق ، فابن حبان أحيانا يتكلم في ثقات لا تدري أي عقل كان معه حين تكلم فيهم ، وأحيانا يجرح بل ويتهم الراوي بخطأ واحد وقع فيه ، ولا أدري متي صار من شرط الثقة ألا يخطئ أبدا ولو في إسناد واحد .

فتجد بعض الناس اليوم يقدمون قول ابن حبان علي كل الأقوال ، ويقدمون قول العقيلي علي كل الأقوال ، فيجرحون الثقات ويتهمون أهل الصدق ، ويخرجون من السنة كثيرا مما هو منها ، ويحكمون بكذب ووضع كثير من الأحاديث التي أقصي أمرها أن تكون في الضعيف فقط .

بل وبعضهم لا يكتفي بهذا حتي يروح فيتهم غيره بالتساهل في الحكم علي الأحاديث ، وليس هذا من الاحتياط في شئ إطلاقا .

ولابد من جمع كل الأقوال في الراوي ، والنظر في مراتب من يجرحهم ، والبحث عن سبب الجرح أجرحٌ لسبب حديثي أو مذهبي وعقدي وفقهي ، ومعرفة من يضعف الراوي لصدور عدد من الأخطاء منه وسوء حفظه فعلا ، ومن يضعف الراوي بالغلطة الواحدة والغلطتين فقط ، والنظر في المتابعات والشواهد لمرويات الراوي ، وهكذا ، حتي تصل إلي الحكم الأمثل في كل راوي ، وبالله التوفيق .

_ أما السبب الثاني وهو تقديم جرح الرواة المبني علي الخلافات العقدية والفقهية فوق التوثيق المبني علي الرواية حديثيا فقط :

وأقول في ذلك أنه لا ينبغي تضعيف راو أيا كان بناء علي بدعة أو مذهب عقدي يقال أنه مخالف للسنة ، أبدا أبدا ، ولا يُسقط أي شئ من ذلك عدالة الراوي ، العدالة لا تسقط إلا بالفسق والفسق بلا خلاف عند أي مذهب كان أنه ارتكاب الكبائر .

وكم من راو ضعفه بعض الأئمة بل وتركوا حديثه لمجرد أنه عندهم صاحب بدعة أو مذهب مخالف للسنة ، إلا أن الأكثر وهو الصحيح قطعا أن الراوي لا يضعف بشئ من ذلك ، وكم من حديث في الصحاح بما في ذلك صحيح البخاري وصحيح مسلم لراو مرجئ وخارجي وقدري وو .

وأضرب مثالا وهو عبد الله بن شريك العامري ، قال ابن شاهين (ثقة) ، وقال أبو زرعة الرازي (ثقة) ، وقال أحمد بن حنبل (ثقة) ، وقال النسائي (ليس به بأس) ، وقال الدارقطني (لا بأس به) ، وقال ابن خلفون الأزدي (ثقة) ، وقال يحيي بن معين (ثقة) ، وقال يعقوب الفسوي (ثقة) .

أرأيت ما في الرجل من توثيق ؟ ، لكن انظر علي الوجه الآخر قال الجوزجاني (مختاري كذاب) يعني من أصحاب مختار بن عبيد الثقفي ، وقال الأزدي (لا يُكتَبُ حديثُه) ، وقال ابن حبان (كان غاليا في التشيع ، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات) ، وكان سفيان بن عيينة لا يحدث عنه ، وترك عبد الرحمن بن مهدي الحديث عنه لسوء مذهبه ، فكما تري كل ذلك لا لشئ إلا لمذهبه ، لكن كما تري الرجل ثقة ، ولا شأن لنا بمذهبه حين نتكلم عن الرواية .

وهذا مثال آخر ، موسي بن قيس الحضرمي ، قال ابن الجوزي (كان من غلاة الرافضة يروي أحاديث منكرة) واتهمه بالوضع ، وقال (من غلاة الشيعة وهو إن شاء الله من حمير النار) ، وقال العقيلي (من الغلاة في الرفض يحدث بأحاديث مناكير بواطيل)

ودعك الآن من قوله (من حمير النار) فليست من التألي علي الله والمسألة علي تفصيل معروف منذ عهد الصحابة أنفسهم وليس هذا مكان التفصيل ، إلا أن ما يعنينا هنا أن ذلك التضعيف الشديد ليس لشئ إلا لمذهبه ، لذلك كان ابن الجوزي والعقيلي يردون كثيرا من الأحاديث المقبولة بل ويجعلونها من الموضوعات المكذوبة بناء علي مذاهب الرواة .

أما من لم يجعل مذهب هذا الراوي حكما علي روايته في الحديث ماذا قالوا ؟ ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم علي شدته (لا بأس به) ، وقال الفضل بن دكين (كان مرضيّا) ، وقال ابن حنبل (لا أعلم إلا خيرا) ، وقال ابن نمير (ثقة) ، وقال ابن معين (ثقة) ، فالرجل بغض النظر عن مذهبه فهو في الحديث ثقة .

بل وبنفس هذه الحجة سيردُّ كلُّ مذهبٍ عقدي وفقهي أحاديث المذاهب الأخري ولن يقبل منها حديثا واحدا ، فكل حديث يرويه من يفضّل أبا بكر وعمر علي باقي الصحابة لن يقبله من يفضّلون علي بن أبي طالب بحجة أن رواتها مخالفون لهم في المذهب .

وكل حديث يرويه صاحب أي مذهب في الصلاة أو الوضوء أو الصيام أو المعاملات أو أو ويؤيد مذهبه لن يقبله أصحاب المذاهب الأخري لأنه علي خلاف مذهبهم ، وسيردُّ كل من شاء ما أراد من أحاديث بحجة أن رواتها ممن علي غير مذهبه ولعلهم أخطأوا فرووا ما يؤيد مذهبهم ! ولن يبقي في الدنيا حديثٌ مقبول .

وقد اتبع هؤلاء المتعنتون هذا السبيل في عدد ليس بالهين من الأحاديث ، وضعفوا بل وتركوا عددا من الراواة بناء علي مذاهبهم العقدية والفقهية فقط ، بل ومع وجود توثيق قوي لهم من كثير من الأئمة ، وهذا المذهب أفضي إلي ضرر كبير ، ولم أتبعه في شئ من أحكامي علي الأحاديث ولا في حديث واحد ولله الحمد .

_ أما السبب الثالث وهو عدم البحث والاستقصاء عن متابعات الأحاديث :

فتجد البعض بمجرد أن يري إسنادا ضعيفا لحديث ما يقول الحديث ضعيف ، هكذا بإطلاق ! بل وكثيرا ما تجد بعضهم في القرون المتأخرة يحكمون علي أحاديث أنها مكذوبة لمجرد أن رأي بعض طرق الحديث يرويها الكذبة ، ولو استقصي لوجد أسانيد أخري مقبولة تدخل الحديث في إحدي مراتب القبول .

وأذكر مثالا مختصرا في ذلك وهو حديث (كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع) (صحيح) ، وهو حديث صححه كثير من الأئمة منهم : ابن حبان وأبو عوانة وابن حجر والنووي وابن الصلاح وابن عبد البر والعلائي والمنذري والحاكم والعجلوني وابن قدامة وابن الملقن والسبكي والسخاوي والعراقي والسيوطي وغيرهم .

وهو حديث مروي بإسناد حسن من حديث أبي هريرة ، وروي مرسلا بإسناد صحيح من حديث الزهري ، وروي بإسناد حسن من حديث كعب بن مالك ، وروي بثلاثة أسانيد ضعيفة من حديث أبي هريرة ، وروي مرسلا بإسناد حسن من حديث معمر عن رجل من الأنصار .

فهذا حديث له نحو (6) ستة أسانيد ، أربعة منها ضعفها خفيف واثنان كل منهما حسن بذاته أو علي التنزل وعلي مضض ضعيفان ضعفا خفيفا ينجبر بأقل المتابعات ، فإذا ببعض الناس اليوم يتجاهلون كل ذلك ويضعفون الحديث بل ويتهمون من صححه بالتساهل في التصحيح !

وقد رأيتَ بعض الأئمة الذين صححوه وهم من هم وهذا مثال فقط علي طريقتهم في التضعيف ، وقد أفردت هذا الحديث وطرقه في جزء منفرد وهو كتاب رقم (170) فراجعه .

_ أما السبب الرابع وهو عدم البحث والاستقصاء عن شواهد لمعني الحديث :

فكثيرا ما تجد أحاديث فيها ضعف خفيف كانقطاع أو سوء حفظ أو أو وتصلح للمتابعة ويكون هناك أحاديث كثيرة تشهد لمعناها وبالتالي ترقي إلي مرتبة (الحسن لغيره) وهي إحدي مراتب القبول .

لكن مع ذلك تجد كثيرا من المشتغلين في الحديث يحكمون عليها بالضعف لضعف راويها ، وهل هذه كل وظيفتك أن تقول فلان ضعيف وانتهي ؟ وإن كان هذا الفعل مقبولا من بعض الأئمة قديما لعدم وقوفهم علي كل الطرق والأسانيد وانتشار الرواة في كثير من البلاد ، فما عذر هؤلاء اليوم !

_ أما السبب الخامس وهو معاملة الرواة المتروكين معاملة الرواة الكذابين سواء بسواء : وها هنا لابد من بيان الفرق بين الراوي المتروك أو الضعيف جدا والراوي الكذاب .

الراوي المتروك أو الضعيف جدا هو راوٍ يغلب علي حديثه الخطأ من سوء حفظه الشديد لكنه لا يكذب ، أو علي الأقل لا يكذب تعمدا ، أما الراوي الكذاب فهو الذي يتعمد الكذب وإن في رواية واحدة ، فإن ثبت تعمده الكذب فهو مطروح كليا ولا يُعتبر به في شئ .

لكن علي الوجه الآخر إن روي الراوي علي سبيل المثال (100) مائة حديث فأخطأ في (70) سبعين حديثا منها فهذا رجل متروك ، لكن في معني هذا القول نفسه أنه لم يخطئ في (30) ثلاثين حديثا وأنه رواها علي الوجه الصحيح ، ومن هنا لم يترك الأئمة روايات المتروكين كليا بل رووها ودونوها في الكتب .

ثم بعد ذلك يتم النظر في كل حديث ، وتنظر هل روي هذا الحديث رواة آخرون حتي وإن كانوا ضعفاء أو متروكين ، وتنظر هل تفرد هذا الراوي المتروك بما روي أم لا ، فقد تجد أنه تابعه علي روايته رواة آخرون مما يثبت أنه لم يخطئ في رواية معينة .

بل حتي إن تابعه علي رواية ما رواة آخرون متروكون ، ولنقل اجتمع علي رواية ما أربعة رواة ضعفاء جدا ، فهذا مما يغلب علي الظن أنهم لم يخطئوا فيه جميعا ، وهذا يرفع الحديث الذي اجتمعوا عليه من أن يكون متروكا ويكون ضعيفا فقط .

وهذا فرق كبير شاسع بين الراوي المتروك والراوي الكذاب ، ولا ينتبه لهذا الفرق كثير من الناس اليوم حتي صاروا يتعاملون مع الرواة الضعفاء جدا كأنهم رواة كذابون ! فلابد من التنبه لهذا الفرق ، فليس كل حديث فيه روٍا متروك يكون متروكا ، وليس كل حديث الرواة الضعفاء جدا متروك ، بل فيها أحاديث صالحة يمكن الاستئناس بها .

_ وإن كان السبب الواحد من هذه الأسباب الخمسة : يفضي إلي ضرر كبير في الحكم علي الأحاديث ، فكيف بمن اجتمع فيهم أربعة منها بل كيف بمن اجتمع فيهم كل هذه الأسباب ! كم من الضرر نتج عن هؤلاء في الحكم علي الأحاديث .

ومن أراد المزيد من تفصيل وأمثلة فليراجع كتبا أخري من هذه السلسلة ، مثل كتاب رقم (2) / (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث الإيمان معرفةٌ وقولٌ وعمل وحديث النظر إلي وجه عليٍّ عبادة وبيان معناه وحديث أنا مدينة العلم وعليٌ بابها وتصحيح الأئمة له)

وحديث أنا مدينة العلم صححه كثير من الأئمة منهم الطبري والحاكم والعلائي والزركشي وابن حجر والسخاوي والسيوطي وغيرهم ، بل إن مجرد تصحيح هؤلاء الأئمة للحديث ينبغي أن يمنع هؤلاء من الإنكار علي من يصحح الحديث ، أم يرون كل هؤلاء الأئمة أغبياء جهال لا يعرفون من علوم الحديث ما عرفوا هم !

وكذلك كتاب رقم (103) (الكامل في أحاديث (سنن ابن ماجة) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه / 140 حديث)

وكتاب رقم (105) (الكامل في أحاديث (سنن الترمذي) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه / 50 حديث) .

وكتاب رقم (110) (الكامل في الأسانيد مع تفصيل كل إسناد وبيان حاله وحال رواته / الجزء الأول / 2500 إسناد) .

وكتاب رقم (83) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من عشق فعف فمات مات شهيدا وبيان معناه ومن صححه من الأئمة) ، وهذا الحديث صححه عدد من الأئمة منهم مغلطاي والباجي والقشيري وابن الصائغ وابن الديبغ وابن حزم والسخاوي وغيرهم .

وكذلك كتاب رقم (93) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من زار قبري وجبت له شفاعتي ومن صححه من الأئمة وإنكارهم علي من قال أنه ضعيف أو متروك) ، وهذا الحديث صححه كثير من الأئمة منهم الذهبي والخلعي والسيوطي والسندي وعبد الحق الإشبيلي وابن السكن وغيرهم .

وكتاب رقم (84) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من حدث حديثا فعطس عنده فهو حق وبيان معناه ومن حسّنه وضعفه من الأئمة وإنكارهم علي من قال أنه متروك أو مكذوب) ، وهذا الحديث حسنه الإمام النووي والسيوطي .

وكتاب رقم (125) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار وبيان من صححه من الأئمة والجواب عن حجج من ضعفه) ، وهذا الحديث حسنه الأئمة الشهاب القضاعي وأبو بكر المفيد والسيوطي وغيرهم .

وكتاب رقم (137) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث لا توفي المرأة حق زوجها وإن سال جسمه دما وصديدا فلحسته بلسانها وتصحيح الأئمة له وبيان أن الحجة الوحيدة لمن ضعفه أنه لا يعجبهم) ، وهذا الحديث صححه كثير من الأئمة منهم ابن حبان والحاكم والضياء المقدسي والهيثمي والبوصيري وابن حجر وابن كثير والمناوي وغيرهم .

وكتاب رقم (141) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث الطير من (40) طريقا إلي النبي ومن صححه من الأئمة وبيان تعنت بعض المحدثين في قبول أحاديث فضائل علي بن أبي طالب) ، وهذا الحديث صححه كثير من الأئمة منهم الذهبي والحاكم وابن حجر والطبري وابن مردويه وابن حمدان والعلائي والسيوطي وابن شاهين وغيرهم .

وكتاب رقم (150) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اقتلوا الفاعل والمفعول به في عمل قوم لوط مع بيان اختلاف الصحابة والأئمة في حدّه بين القتل والرجم والحرق) ، وهذا الحديث صححه كثير من الأئمة منهم الحاكم والبيهقي والطبري والضياء المقدسي وابن الجارود وابن عبد البر وابن عبد الهادي وغيرهم .

وكتاب رقم (161) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث يتجلّي الله يوم القيامة لعباده عامة ويتجلي لأبي بكر خاصة من خمس طرق عن النبي) ، وهذا الحديث صححه الأئمة أبو نعيم والحاكم واستشهد به الدارقطني واللالكائي وابن السمعاني وغيرهم .

لذا ختاما لهذا الأمر أقول أنه لابد من التنبه لمسألة الحكم علي الأحاديث ، وشدة التنبه لمن يقوم بذلك ، لمعرفة مدي توسطهم وتساهلهم وتعنتهم في الحكم علي الأحاديث والرواة ، ومدي استقصائهم لما للأحاديث من متابعات وشواهد ، ومدي حكمهم علي الرواة بناء علي مذاهبهم وليس بناء علي أحاديثهم ، ومدي اتباعهم والتزامهم الأدب مع من سبق من أئمة وما لهم من أحكام علي الأحاديث .

1_ روي أحمد في مسنده (531) عن عثمان بن عفان عن النبي قال الصبحة تمنع الرزق . (حسن لغيره)

_ قيل متروك لأن فيه إسحاق عبد الله بن أبي فروة .

_ أقول ابن أبي فروة ضعيف فقط ولم يتفرد بالحديث .

_ أما ابن أبي فروة فقال البزار (ليس بقوي) ، وروي له البيهقي في سننه وقال (ضعيف) ، وقال الساجي (ضعيف الحديث) ، وقال ابن عمار (ضعيف الحديث) ، وقال مسلم (ضعيف الحديث) ، وقال ابن معين (ضعيف) ، وذكره الدولابي في الضعفاء ، وروي له الدارقطني في سننه وقال (ضعيف) ،

لكن ضعفه جدا أبو يعلي وأبو زرعة والنسائي والبخاري ، لكن إن نظرنا في الحديث الرجل تجد أنه لم يكن قليل الحديث ، بل كان كثير الحديث وحديثه قرابة (150) حديثا ، فمثله إن وقعت بعض الأخطاء في روايته فلا عتب عليه ،

ولا أعلم حديثا جاوز المقدار أو أخطأ فيه خطأ شديدا حتي دعاهم إلي تركه ، وأقصي ما في الرجل أنه سئ الحفظ فقط ، وقول من ضعفوه أقرب وأصح والرجل ضعيف فقط .

أما قول بعضهم أن الإمام أحمد نفسه تركه ، أقول إذن كيف له روي له في مسنده ! وكيف لم يترك رواية حديثه كما ترك رواية آخرين ؟! وإنما مراده ترك رواية حديثه علي سبيل الاحتجاج لضعفه ، أما علي سبيل الاعتبار فنعم .

_ أما عدم التفرد فقد رواه الطحاوي في مشكل الآثار (1074) بإسناد آخر لا بأس به من حديث عثمان ، وفيه موسي بن مناح مستور لا بأس به ،

_ ورواه ابن الغطريف في جزئه (42) بإسناد ثالث ضعيف من حديث عثمان ، وفيه سليمان بن أرقم وهو ضعيف عند الأكثر ،

_ ورواه الدليلمي في مسنده (زهر الفردوس / 2781) بلفظ مقارب من حديث أنس وإسناد لا بأس به ، وفيه أصبغ بن بناتة وثقه بعضهم وضعفه بعضهم ، وإنما اشتد عليه من تكلم فيه لبدعته لا لحديثه ، والرجل أقصي أمره الضعف فقط ،

_ والحديث بهذه الطرق الأربعة حسن علي الأقل ، وإن سلمنا جدلا وعلي مضض أنها ليست من القوة بمكان لترفعه إلي الحسن فهي قطعا تكفي لإخراجه عن المتروك .

2_ روي أحمد في مسنده (812) عن علي بن أبي طالب عن النبي قال إن الله يحب العبد المُفتَّن التوَّاب . (حسن لغيره)

_ قيل هذا حديث ضعيف جدا لأن فيه ثلاثة مجاهيل .

_ أقول الحديث أقصي أمره الضعف فقط وللحديث أسانيد أخري تقويه .

_ أما الثلاثة الذين في هذا الإسناد فهم أبو عبد الله مسلمة الرازي وأبو عمرو البجلي وعبد الملك بن سفيان الثقفي .

أما مسلمة الرازي ففيه جهالة إذ لم يرو إلا عن عبيدة البجلي ولم يرو عنه إلا مسلمة الرازي وليس له إلا هذا الحديث ، إلا أن هذا ضعف خفيف فقط .

أما أبو عمرو عبيدة بن عبد الرحمن البجلي فروي عن عبد الملك بن سفيان الثقفي وروي عنه مسلمة الرازي ، وليس فيه إلا قول ابن حبان (يروي الموضوعات عن الأثبات) ، وابن حبان متعنت جدا في الجرح ، بل وسبق بيان أنه تكلم في ثقات لا تدري أي عقل كان معه حين تكلم فيه ، وقال الذهبي (ابن حبان ربما قصب أي جرح الثقة حتي كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه) ،

وعبيدة البجلي ليس له إلا هذا الحديث فأين الموضوعات التي يتكلم عنها ابن حبان ، وأين الموضعات الني رآه له حتي دعته لهذا الجرح الشديد واتهام الرجل أنه كذاب ! والرجل أقصي أمره الضعف فقط .

أما عبد الملك بن سفيان الثقفي فروي عن عبد الله بن أخامر ومحمد الباقر ، وروي عنه عبيدة البجلي ومطر بن العلاء ، وليس له إلا هذا الحديث وحديث آخر في الخلافة توبع عليه ، وهذا الحديث أيضا سيتبين أنه لم يتفرد به ، فالرجل مستور لا بأس به ، وأقصي أمره الضعف فقط .

_ أما عدم التفرد فللحديث إسناد آخر لا بأس به عن علي بن أبي طالب رواه البزار في مسنده (700) ، وفيه عبد الرحمن بن إسحاق الأنصاري مختلف فيه بين موثق ومضعف ، وفيه عباد بن يعقوب الروجاني ثقة وإنما تكلم فيه بعضهم لبدعته لا لحديثه ،

قال عنه أبو حاتم (ثقة) ، وهذه كبيرة من أبي حاتم لأنه ممن يضعف الرواة بالغلطة الواحدة والغلطتين ، وقال الدارقطني (شيعي صدوق) ، وقال ابن أبي شيبة (لولا رجلان من الشيعة ما صح لهم حديث ، وذكره فيهم) ،

وقال ابن خزيمة (الثقة في روايته المتهم في دينه) ، ولخص ابن حجر في التقريب فقال (صدوق رافضي) ، ولخص الذهبي كذلك حاله فقال (من غلاة الشيعة ورؤوس البدع لكنه صداق في الحديث) ،

وغير ذلك من كلامهم فيه وفي ثقته في الحديث ، وإنما تركه واشتد عليهم بعضهم لما كان فيه من شيعة شديدة ، أما في في الحديث فلا ينزل عن صدوق ، لذا فهذا إسناد جيد جدا في المتابعات ، بل وعند عدد من الأئمة هذا إسناد حسن بذاته أصلا .

_ وروي كذلك من حديث ابن عباس كما عند الطبراني في المعجم الكبير (10666) وإسناد حسن في المتابعات علي الأقل إذ فيه عتبة ين يقظان مختلف فيه بين موثق ومضعف .

_ وروي بإسناد ثالث صحيح من حديث ابن عباس بلفظ (لكل مؤمن ذنبا قد اعتاده الفينة بعد الفينة ... إن المؤمن خلق مفتنا توابا خطاء نسيا فإن ذُكِّر ذكر) ، رواه الطبراني في المعجم الكبير (11810) .

_ وري بإسناد رابع ضعيف من حديث ابن عباس ، رواه ابن حميد في مسنده (المطالب العالية / 3264) ، وإسناده ضعيف للانقطاع بين داود بن أبي هند وابن عباس .

_ وروي بإسناد خامس ضعيف ، رواه الطبراني في المعجم الأوسط (5884) من حديث ابن عباس ، وفيه سليمان بن أرقم والأكثرون علي تضعيفه .

_ والحديث بهذه الطرق حسن علي الأقل ، بل لأن له طريقا حسنة بذاتها من حديث علي بن أبي طالب وطريقا صحيحة من حديث ابن عباس فإن قال أحد أنه يرقي للصحيح فلا عتب عليه ، والحديث لا ينزل عن الحسن .

3_ روي أحمد في مسنده (21662) عن أبي أمامة عن النبي قال إن أغبط أوليائي عندي مؤمن خفيف الحاذ ذو حظ من صلاة ، أحسن عبادة ربه وكان في الناس غامضا لا يُشار إليه بالأصابع ، فعُجِّلت منيته وقل تراثه وقلت بواكيه . (صحيح لغيره)

_ قيل ضعيف جدا لأن فيه مطرح بن يزيد وعلي الألهاني .

_ أقول مطرح والألهاني أقصي أمرهما الضعف فقط وللحديث طرق أخري تقويه .

_ أولا أقول أن الحديث رواه الترمذي في سننه (2347) وقال (حديث حسن) ، ورواه الحاكم في المستدرك (4 / 119) وقال (هذا إسناد للشاميين صحيح عندهم) ، وسيأتي بيان صحة قولهم في تحسين الحديث .

_ أما علي بن يزيد الألهاني فحسن الحديث لا بأس به ، وأقصي ما قيل فيه الضعف فقط ، أما علي الألهاني فقال أبو زرعة (ليس بقوي) ، وقال أبو مسهر (لا أعلم إلا خيرا ، ليس من أهل الحديث ونظرائه) ، وصحح له الحاكم في المستدرك ،

وضعفه أبو حاتم وابن حنبل والنسائي والبخاري والدارقطني والساجي وابن المديني وابن معين ، لكن عند النظر في أحاديث الرجل نجد أنه روي قريبا من (200) حديث ، وتوبع علي أكثرها ، وكثيرا مما أنكروه عليه ليس الخطأ منه وإنما ممن يروي عنهم ،

لذا فالرجل لا بأس به ، وليس من شرط الثقة أو الصدوق ألا يخطئ أبدا ، وهذا ما خلص إليه ابن عدي أيضا بعد تفصيل حاله فقال (هو في نفسه صالح ، إلا أن يروي عن ضعيف فيؤتى من قبل ذلك الضعيف) وصدق ، والرجل أقصي أمره الضعف فقط .

_ أما مطرح بن يزيد الأسدي فضعفه من ضعفه لتفرده ببضعة أحاديث وروايته عن رواة ضعفهم البعض ، ذكره ابن حبان في المجروحين وقال (حدثنا جعفر بن أبان قال قلت ليحيى بن معين مطرح بن يزيد قال ليس بشيء ، ثم قال هذا الذي قاله أبو زكريا رحمة الله عليه ليس مما يعتمد عليه مطلقا لأنا لا نستحل القدح في مسلم بغير بينة ولا الجرح في محدث من غير علم ،

ومطرح بن يزيد هذا ليس يروي إلا عن عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد وكلاهما ضعيفان ، وإنما رواية علي بن يزيد وعبيد الله بن زحر عن القاسم بن عبد الرحمن والقاسم واه فكيف يتهيأ إطلاق الجرح على محدث لم يرو إلا عن الضعفاء وهل يتهيأ السبر في أمر المحدثين والاعتبار بالثقات والمتروكين إلا بتمييز رواية العدول عن الثقات والضعفاء ورواية المتروكين عن الثقات والمدلسين ،

فمتى لم يجتمع على شيخ واحد شيخان أحدهما ثقة والآخر ضعيف فيروي عنهما لا يتهيأ إطلاق الجرح عليه إلا بعد الاعتبار بحديثه من رواية الثقات هل خالف الأثبات فيها أم لا أو روى عن ثقة مالا أصل له فمتى عدم هذه الدلائل لم يسحق القدح فيه ،

ومطرح هذا لا يحتج بروايته بحال من الأحوال ما روى عن الضعفاء فإن وجد له خبر صحيح روي عن ثقة عن عدل كذلك إلى رسول الله موصولا حكم عليه ثم يترك الاحتجاج بما انفرد والاعتبار

بما روى عن الثقات وترك ما روى عن الضعفاء على الأحوال هذا حكم الاعتبار بين المحدثين والمتروكين) ،

وضعفه الفسوي وابن معين وأبو زرعة ، إلا أن رد ابن حبان في المجمل صحيح ، فالرجل في نفسه لم يثبت عليه جرح ، وما قيل في بعض الأحاديث التي ضعفها بعضهم فإن سلمنا بضعفها فهي ممن روي عنهم وليس منه هو ، وهذا مع التسليم بضعفها ، علي كل فللحديث طرق أخري تشهد له .

_ أما عدم التفرد فقد روي الحديث بإسناد آخر من حديث أبي أمامة ، رواه ابن ماجة في سننه (4117) ، وفيه أيوب بن سليمان الشامي مستور لا بأس به وذكره ابن حبان في الثقات ،

وفيه صدقة السمين مختلف فيه ، وثقه أبو حاتم والأوزاعي وابن صالح ودحيم والتنوخي ، وضعفه ابن معين والفسوي وابن نمير والبخاري والدارقطني والنسائي ، لذا فمن ادعي أن الرجل متفق علي ضعفه أو ضعيف جدا فقد أخطأ في حق الرجل خطأ شديدا ، والرجل أقصي أمره الضعف فقط .

_ ورواه أحمد في مسنده بإسناد ثالث لا بأس به (21616) من حديث أبي أمامة ، وفيه ليث بن أبي سليم صدوق ساء حفظه ، وهذا أقصي ما قيل فيه ، فالرجل صدوق في الأصل باتفاق ، ثم اختلف فيه بعد تغير حفظه ، فهذا إسناد حسن في المتابعات .

_ ورواه البيهقي في شعب الإيمان (10351) بإسناد رابع ضعيف ، فيه العلاء بن هلال وهلال الباهلي وكلاهما مختلف فين بين موثق ومضعف ، فهذا إسناد حسن في المتابعات .

_ وروي في نسخة الزبير بن عدي (4) بإسناد خامس ضعيف من حديث أنس ، فيه الحجاج الهمداني ضعيف ، وفيه بشر بن الحسين مختلف فيه بين الضعف والترك .

_ وللحديث شواهد أخري علي معناه من حديث غيرهم من الصحابة ، لكن أكتفي بما سبق من أسانيد علي هذا اللفظ للحديث .

_ والحديث بمجموع هذه الأسانيد صحيح ولا ريب ، وإن سلمنا جدلا وعلي مضض أنها كلها ضعيفة فاجتماع أربعة أسانيد للحديث ضعفها خفيف جدا يثبت أن للحديث أصلا عن النبي ، ورحم الله الإمام الترمذي والإمام الحاكم في تصحيحيهما للحديث ، وأبعدهما الله عن التعنت العجيب الذي أخذ به من بعدهم في الحكم علي الأحاديث .

4_ روي أحمد في مسنده (22508) عن بريدة عن النبي قال ستكون بعدي بعوث كثيرة فكونوا في بعث خراسان ثم انزلوا مدينة مَرو فإنه بناها ذو القرنين ودعا لها بالبركة ولا يضر أهلها سوء . (حسن لغيره)

_ قيل متروك لأن فيه أوس الأسلمي وسهل الأسلمي متروكان .

_ أقول أوس الأسلمي صدوق وسهل الأسلمي ضعيف فقط ، وقد أصاب الحافظ ابن حجر حين دافع عن هذا الحديث في القول المسدد عند الحديث التاسع وقال عنه (حديث حسن) .

_ أما بن عبد الله الأسلمي فصدوق ربما أخطأ في بضعة أحاديث فقط ، ذكره ابن حبان في الثقات وقال (يخطئ فأما المناكير في روايته فإنما هي من أخيه سهل لا منه) ، وقال ابن عدي (في بعض أحاديثه مناكير) ،

أما قول الدارقطني (متروك الحديث) فلا أعلم سببا أو حديثا دعاه لهذا ، بل إن معناها أصلا مختلف فيه ، إذ كثيرا ما قالها الدارقطني في رواة روي لهم هو نفسه في كتابه السنن وقال عن كل واحد منهم (ضعيف) مما يبين أنه أراد متروك الاحتجاج وليس أنه متروك بالكلية ،

أما قول البخاري (فيه نظر) فليس معناها الترك كما يدعي كثيرون اليوم ، وقد قالها البخاري في رواة وثقهم غيره ، بل وكثيرا ما كان يقولها ويعني أن حديثا معينا من أحاديث الراوي فيه نظر وليس أن الراوي بجملته هكذا فيه نظر ، وليس هذا محل التفصيل ، وعلي كل فالرجل أقصي أمره الضعف فقط وليس هو من الترك في شئ .

_ أما سهل بن عبد الله الأسلمي فقال أبو نعيم (روي أحاديث منكرة) ، أما الحاكم وابن حبان فاشتدا عليه فتركاه واتهماه بسبب هذا الحديث لظنهما أنه تفرد به ، إلا أن الرجل لم يتفرد بالحديث وتوبع عليه فبرئ من عهدته ، بل وحتي إن تفرد به فماذا في الحديث ليتهما به الراوي ! وأقصي أمره الضعف فقط .

_ أما عدم التفرد فقد رواه الطبراني في المعجم الكبير (1151) بإسناد ثان لا بأس به من حديث بريدة ، وفيه سمرة بن حجر وحسام بن مصك ، أما سمرة بن حجر الخراساني فمستور لا بأس به ، روي عن حسام بن مصك وحمزة الجزري ، وروي عنه أحمد الفريابي وأبو يعقوب التنوخي ، وذكره الخطيب في تاريخه من غير جرح ، فالرجل لا بأس به .

أما حسام بن مصك الأزدي فضعيف فقط بل وضعفه خفيف وأكثر حديثه حسان لأنه توبع عليها ، ضعفه أبو حاتم وأبو داود والنسائي وابن حنبل وابن معين والفسوي ، وقال ابن عدي (عامة حديثه إفرادات وغرائب ، وهو مع ضعفه حسن الحديث ، وهو إلي الضعف أقرب) ، لذا فهذه متابعة جيدة للحديث .

_ وللحديث طريق ثالثة من حديث بريدة رواها ابن عدي في الكامل (8 / 296) وهي طريق ضعيفة ، فيها أحمد السعدي ونوح بن أبي مريم ضعيفان ،

ونوح بن أبي مريم يجزم الناس اليوم أنه كذاب ! ويقولونها هكذا بإطلاق وجزم وكأن الراوي ليس في كذبه شك ! ودعنا نري مكانة هذا الراوي عند الأئمة فعلا ،

قال عنه أبو زرعة (ضعيف الحديث) ، نعم لم يزده إلا علي الضعف فقط ، وقال أبو يعلي (أجمعوا علي ضعفه ، وكذبه ابن عيينة) ، نعم قالها هكذا (أجمعوا علي ضعفه) بل حتي مع أنه نفسه يقول أن ابن عيينه اتهمه ،

وقال ابن حنبل (يروي أحاديث مناكير ، لم يكن في الحديث بذاك) ، نعم لم يزده إلا علي التضعيف فقط ، وروي له الدارقطني في سننه وقال (ضعيف الحديث متروك) ومتروك هنا تعني متروك الاحتجاج لتستقيم مع قوله متروك ، وعلي كل فلم يتهمه أصلا ،

وتركه الدولابي وأبو حاتم وابن حبان والنسائي ومسلم والساجي ، لكن من غير اتهام له ، بل وبعد أن فصّل ابن عدي فيه وفي أحاديثه في الكامل قال (عامة أحاديثه لا يُتابع عليها وهو مع ضعفه يُكتب حديثه) ،

نعم من نظر في حديث الرجل وجد أنه لم يرو إلا كل محتمل ، ويجد صدق قول الأئمة الذين ضعفوه ، وأن الرجل ضعيف فقط ، فإن قيل له حديث في فضائل القرآن اتهموه بسببه ، أقول الحديث ليس فيه شئ منكر وورد مثله في فضائل قراءة القرآن ،

بل وإن سلمنا أنه أخطأ فيه قطعا لما أنزله ذلك عن الضعف ، فكما أن الثقة والصدوق إن أخطأ في بضعة أحاديث لا يخرجه ذلك عن الثقة أو الصدق كليا فكذلك سوء الحفظ الشديد في حديث أو حديثين لراو ضعيف لا يخرجه عن أصله في الضعف ولا ينزله إلي المتروك ، والرجل كما سبق ضعيف فقط .

_ وإن كان ابن حجر ذكر في القول المسدد أن الحديث بهذين الإسنادين حسن وكان فيما قال (.. وإن كان فيه أيضا مقال فقد قال ابن عدي أنه مع ضعفه حسن الحديث ، ولم ينفرد به كما تري فالحديث حسن بهذا الاعتبار) ، يعني الإسناد الأول والثاني اللذين ذكرتهما سابقا ، فكيف بانضمام الطريق الثالثة له ، فالحديث حسن .

_ وإن سلمنا جدلا أن هذه الأسانيد لا تكفي لرفع الحديث إلي الحسن ، أقول هي كافية قطعا لرفعه عن المكذوب فضلا عن المتروك ، ورحم الله الإمام ابن حجر وأبعده عن تعنت المتعنتيت من بعده .

5_ روي أحمد في مسنده (24401) عن جميع بن عمير قال انطلقت مع عمتي وخالتي إلي عائشة فسألتها كيف كانت إحداكن تصنع لرسول الله إذا عركت ؟ فقالت كان إذا كان ذلك من إحدانا ائتزرت بالإزار الواسع ثم التزمت رسول الله بثدييها ونحرها . (حسن)

_ قيل ضعيف جدا لأن فيه صدقة الحنفي وجميع التيمي .

_ أقول الحديث حسن علي الأقل ، وصدقة وجميع كلاهما صدوق ، وأصل الحديث متفق علي صحته .

_ أما صدقة الحنفي فذكره حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم (شيخ) وهي من ألفاظه في الرواة الوسط ، وهذه منه أيضا كبيرة لأنه من المتعنتين في الجرح وممن يضعف الراوي بالغلطة والغلطتين ومع ذلك لم يجرح الرجل بشئ ،

ولخص الذهبي حاله في الكاشف فقال (صدوق) ، أما قول البخاري (عنده عجائب) فلا أدري أي عجائب ، ولعله سها أو دخل عليه راو في آخر ، وليس للرجل شئ يُنكر عليه ، وقول من وثقوه أقرب وأصح والرجل صدوق .

_ أما جميع بن عمير التيمي فقال العجلي (ثقة) ، وقال أبو حاتم علي شدته (محله الصدق صالح الحديث) ، وقال الساجي (له أحاديث مناكير وفيه نظر وهو صدوق) ، ولعل مناكير هنا تعني معناها عند كثير من الأئمة المتقدمين إذ كانوا يطلقون لفظ النكارة علي التفرد ،

ومن أمثلة ذلك قول الإمام السيوطي في الحاوي للفتاوي (2 / 136) (.. وإنما أطلق المنكر على حديث القلتين ووصف في الميزان عدة أحاديث في مسند أحمد وسنن أبي داود وغيرهما من الكتب المعتمدة بأنها منكرة ، بل وفي الصحيحين أيضا ،

وما ذاك إلا لمعنى يعرفه الحفاظ وهو أن النكارة ترجع إلى الفردية ، ولا يلزم من الفردية ضعف متن الحديث فضلا عن بطلانه ، وطائفة كابن الصلاح ترى أن المنكر والشواذ مترادفان ، وكم في الصحيح من حديث وصف بالشذوذ ..) ،

فكثير من الألفاظ كالمنكر والشاذ كان لها معان أخري عند أئمة الحديث الأوائل غير المعاني التي صارت مشهورة عند من بعدهم ، وكم من حديث قالوا عنه صحيح شاذ وصحيح منكر وصحيح غريب وغير ذلك ، فلم يكن إطلاق النكارة والشذوذ دالا علي ضعف الحديث ،

أما عند من بعدهم وغلبة الألفاظ والمعاني الفقهية صار معني المنكر هو المعني المتداول المشهور اليوم يعني الضعيف بدرجاته ، وإنما تؤخذ الألفاظ بمعانيها عند قائلها لا بمعانيها عند سامعها ،

والرجل كذلك صحح له الحاكم في المستدرك ، وحسّن له الترمذي في سننه ، ولخص ابن حجر حاله في التقريب فقال (صدوق يخطئ ويتشيع) وصدق ، والرجل لا ينزل عن صدوق .

_ أما ثبوت أصل الحديث فقط ثبت هذا الحديث بألفاظ كثيرة من رواية عدد من الصحابة ، ومن ذلك ما يلي :

_ روي البخاري في صحيحه (302) عن عائشة قالت كانت إحدانا إذا كانت حائضا فأراد رسول الله أن يباشرها أمرها أن تتزر في فور حيضتها ثم يباشرها .

_ وروي أبو داود في سننه (267) بإسناد حسن عن ميمونة أن رسول الله كان يباشر المرأة من نسائه وهي حائض إذا كان عليها إزار إلي أنصاف الفخذين أو الركبتين تحتجز به .

_ وروي البيهقي في السنن الكبري (1 / 314) بإسناد صحيح عن عكرمة عن بعض أزواج النبي أن النبي كان إذا أراد من الحائض شيئا ألقت علي فرجها ثوبا ثم صنع ما أراد .

_ وروي الخطيب البغدادي في موضح الأوهام (1 / 162) بإسناد لا بأس به عن ابن عمر عن النبي أنه كان ينام مع المرأة من نسائه وإنها لحائض ما بينها وبينه إلا ثوب ما يأتزر الركبتين .

_ وغيرها من الأحاديث التي تدون في نفس المعني ، لذا فحديث الباب لا ينزل عن الحسن .

6_ روي أحمد في مسنده (110) عن عمر بن الخطاب قال وُلِد لأخي أم سلمة غلام فسموه الوليد فقال النبي سميتموه بأسماء فراعنتكم ، ليكونن في هذه الأمة رجل يقال له الوليد لهو شر علي هذه الأمة من فرعون لقومه . (حسن)

_ قيل متروك لأن في إسناده إسماعيل بن عياش .

_ أقول الحديث حسن وإسماعيل لا ينزل عن صدوق إن لم يكن ثقة ، ولم يتفرد بالحديث .

_ والحديث رواه الحكم في المستدرك (4 / 485) من حديث أبي هريرة وقال (حديث صحيح علي شرط الشيخين) ، وذكر ابن حجر في القول المسدد عن الحديث الأول دفاعا قويا عن هذا الحديث وقال أن بعض طرقه حسنة وأن الحديث له أصل قوي عن النبي .

_ أما طريق ابن حنبل ففيها إسماعيل بن عياش العنسي ، ومن ضعف هذا الراوي مطلقا فقد نادي علي نفسه بأنه من أشد الناس تعنتا علي الأطلاق وأثبت للناس أنه من أسوأ الناس حكما علي رواة الحديث النبوي ،

وذلك لأن إسماعيل بن عياش مختلف فيه بين التوثيق مطلقا ، أي انه (ثقة) بإطلاق ، وبين أنه ثقة في روايته عن أهل بلده وهذا الحديث منها ، وأخطأ في الرواية عن غيرهم لبعده عن كتبه وما وقع له من سوء حفظ خفيف ، وتأتي أقوال الأئمة ،

قال أبو مسهر الغساني (كان يأخذ عن غير ثقة ، فإذا أخذت حديثه عن الثقات فهو ثقة) ، وحديثه هذا عن الأوزاعي وهو ثقة متفق علي صحته واحتج به جميع من ألف في الصحيح ،

وقال العقيلي علي شدته (إذا حدث عن غير أهل الشام اضطرب وأخطأ) ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال (كان من الحفاظ المتقنين في حديثهم ، فلما كبر تغير حفظه ، فما حفظ في صباه وحداثته أتي به علي جهته ، وما حفظ علي الكبر من حديث الغرباء خلط فيه) ،

وقال أبو داود (أحب إليَّ من فرج بن فضالة) وفرج صدوق حسن الحديث ، وقال أبو زرعة (صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين) ، وقال أبو عبد الله الحاكم (هو أحد أئمة الشام ، وقد نسب إلي سوء الحفظ) ،

وقال ابن حنبل (في روايته عن أهل العراق وأهل الحجار بعض الشئ ، وروايته عن أهل الشام أثبت وأصح) ، وقال النسائي (صالح في حديث أهل الشام) ،

وقال البخاري (إذا حدث عن أهل بلده فصحيح ، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر) ، وقال دحيم الدمشقي (إسماعيل بن عياش في الشاميين غاية ، وخلط عن المدنيين) ، وقال ابن معين (ثقة في كل ما حدث به عن ثقات الشاميين ، وهو في حديث العراقيين ضعيف) ، وقال (ثقة فيما روي عن أهل الشام ، وما روي عن غيرهم يخلط فيه) ،

وقال ابن عدي (مستقيم وإنما يخلط ويغلط في حديث العراق والحجاز) ، وكما تري فالرجل أقصي أمره أن ساء حفظه بعض الشئ فأخطأ في بضعة أحاديث ، لكن حين تعرف أن الرجل له

قريب من (1000) إسناد ، نعم هو محدث مكثر ، فحينها تلك الأخطاء المعدودة لا شئ في كثرة حديثه ،

وليس من شرط الثقة أو الصدوق ألا يخطئ أبدا ، والرجل ثقة يخطئ ، لكن ما هو أعلي من ذلك أنه كما سبق تري أن الأئمة وثقوه مطلقا في روايته عن أهل الشام وهذا الحديث منها ، بل بهذا وحده يمكن اعتبار الحديث صحيحا من هذه الطريق ولو بدون أي طرق أخري للحديث ، فكيف والحديث له طرق أخري تزيده قوة علي قوة !

_ أما عدم التفرد فقد روي الحديث بإسناد ثان حسن من حديث سعيد بن المسيب مرسلا ، رواه البيهقي في الدلائل (6 / 505) .

_ وروي بإسناد ثالث حسن من حديث الحسن البصري مرسلا ، رواه نعيم في الفتن (321) .

_ وروي بإسناد رابع صحيح من حديث أبي هريرة ، رواه الحاكم في المستدرك (4 / 485) وقال (صحيح علي شرط الشيخين) ، إلا أن في الإسناد الوليد بن مسلم وهو متفق علي ثقته لكن قال البعض أنه مدلس ولابد أن يصرح بالتحديث ،

أقول الرجل ليس بمدلس وإنما يرسل ، ومع ذلك فقد صرح بالتحديث كما عند البيهقي في الدلائل (6 / 505) فقال حدثنا الأوزاعي ،

أما عن عدم تدليسه أصلا فالرجل صحح له الترمذي في سننه حتي الأحاديث التي رواها بالعنعنة من غير تصريح بالتحديث ، وصحح له الحاكم في المستدرك حتي الأحاديث التي رواها بالعنعنة ، وكذلك ابن خزيمة في صحيحه ، وابن حبان في صحيحه ، والضياء المقدسي في المختارة ،

لكن قال أبو مسهر (من ثقات أصحابنا) وقال (كان مدلسا ، وربما دلس عن الكذابين) ، ولا أعلم أحدا تابعه علي هذا ، لكن وصفه الدارقطني بالإرسال فقال في سؤالات السلمي (يرسل ، يروي عن الأوزاعي أحاديثه عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم مثل نافع وعطاء والزهري ، فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلهم عن الأوزاعي عن عطاء) ،

وهذا ليس بتدليس بل إرسال يفعله في حال المذاكرة واختصار الأسانيد ، أو في أحاديث معروفة مشهورة عن هؤلاء الضعفاء ، وأشباه هذا ، وليس أن الرجل يسقط الضعفاء متعمدا ليوهم الناس أن الحديث صحيح ، بل وإن فعل هذا عمدا لكان جرحا في عدالته أصلا ، وليس الرجل من ذلك في شئ ، والرجل ثقة حافظ ربما أخطأ في بضعة أحاديث فقط ، وعلي كل فهذا شاهد جيد جدا للحديث .

_ وروي بإسناد خامس من حديث معاذ بن جبل ، رواه الطبراني في المعجم الكبير (2861) ، وفيه ابن لهيعة وفيه كلام كثير ، وهو مختلف فيه بين موثق ومضعف ، إلا أن كل من ضعفوه ضعفوه ضعفا خفيفا فقط ، فهذا شاهد جيد للحديث .

_ وروي بإسناد سادس حسن من حديث أم سلمة ، رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (63 / 324) ، وفيه محمد بن حميد وهو حافظ ثقة وأخطأ من تكلم فيه لأن ما في حديثه من منكرات ممن روي عنهم لا منه هو ،

قال أبو يعلي (كان حافظا عالما بهذا الشأن رضيه أحمد بن حنبل ويحيي بن معين) ، وقال ابن حنبل (لا يزال بالريِّ علم ما دام محمد بن حميد حيا) ، وقال (حديثه عن ابن المبارك وجرير صحيح) ،

وقال ابن معين (ثقة) ، وقال الطيالسي (ثقة) ، فكما تري الرجل موصوف بالثقة والحفظ ، وإنما تركه بعضهم لكثرة الرواية عن المتروكين والمجهولين حتي كثرت في حديثه الغرائب والمناكير حتي يظن من يسمعها أنها منه هو ،

قال ابن معين (ابن حميد ثقة ، وهذه الأحاديث التي يحدث بها ليس من قبله إنما من قبل الشيوخ الذين يحدث عنهم) ، وهكذا فالرجل ثقة حافظ ، أو علي الأقل صدوق حسن الحديث ، والغرائب في حديثه هي ممن يروي عنهم لا منه هو ، فهذا شاهد جيد جدا للحديث بل هو حسن بذاته .

_ لذا فهذه الطرق الستة تثبت أن الحديث صحيح ولا شك ، بل فيها طرق صحيحة وحسنة يثبت الحديث بكل واحد بمفرده بكيف بانضمامها إلي بعضها .

7_ روي أحمد في مسنده (1514) عن سعد بن أبي وقاص قال أمر رسول الله بسد الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي بن أبي طالب . (صحيح لغيره)

_ قيل متروك لأن فيه عبد الله بن شريك وعبد الله بن أبي الرقيم .

_ أقول الحديث صحيح ، وعبد الله بن شريك وابن أبي الرقيم كلاهما صدوق ، وللحديث طرق أخري كثيرة تقويه .

_ وقبل البدء في ذكر طرقه أقول من ادعي كذب أو ترك هذا الحديث فقط نادي علي نفسه بشدة الجهل ، فللحديث طرق كثيرة جدا تثبت الحديث ثبوتا لا يدع مجالا لتضعيف مضعف ، وإنما تركه هؤلاء التاركون لأنهم رأوه معارضا لحديث (سدوا أبواب المسجد إلا باب أبي بكر) ، ولما فترت أذهانهم عن الجمع بين الحديثين لم يجدوا مناصا إلا تضعيف حديث علي بن أبي طالب !

ولو وقف أحدهم وقفة منصت لقال الحديث صحيح لثبوته من طرق كثيرة ونتوقف في معناه ، فلعل أحد يدرك له معني لا ندركه ، لكنهم نادوا علي أنفسهم بالجهل بطرق الأحاديث وبالفتور في الجمع بين الأحاديث .

وللمزيد عن الجمع بين الحديثين انظر مشكل الآثار للطحاوي عند حديث (3545 وما بعده) ، وكذلك القول المسدد لابن حجر عند الحديث الثاني .

_ أما عن إسناد ابن حنبل ففيه عبد الله بن شريك العامري وعبد الله بن أبي الرقيم الكناني ، أما عبد الله بن شريك فثقة لا ينزل عن ذلك وإنما اشتد عليه بعضهم لبدعته لا لحديثه ،

قال ابن شاهين (ثقة) ، وقال أبو زرعة الرازي (ثقة) ، وقال أحمد بن حنبل (ثقة) ، وقال النسائي (ليس به بأس) ، وقال الدارقطني (لا بأس به) ، وقال ابن خلفون الأزدي (ثقة) ، وقال يحيي بن معين (ثقة) ، وقال يعقوب الفسوي (ثقة) ،

أرأيت ما في الرجل من توثيق ؟ ، لكن انظر علي الوجه الآخر قال الجوزجاني (مختاري كذاب) يعني من أصحاب مختار بن عبيد الثقفي ، وقال الأزدي (لا يُكتَبُ حديثُه) ، وقال ابن حبان (كان غاليا في التشيع ، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات) ، وكان سفيان بن عيينة لا يحدث عنه ، وترك عبد الرحمن بن مهدي الحديث عنه لسوء مذهبه ،

وهذا ما يحدث عن الحكم علي الرواة بناء علي مذاهبهم لا أحاديثهم ! وكم في الصحيحين وهما أعلي الصحاح من رواة فيه من البدع ما فيهم فلم ينزلهم ذلك عن الثقة ولا أنزل أحاديثهم عن الصحة ، وإني أحمد الله أني لم أحكم علي أي راو ولو في حديث واحد في أي من كتبي بناء علي مذهبه ،

وكم قلتها فيما سبق من كتب وأحكام علي الأحاديث ، الراوي إن كان من أهل السنة وفيه ضعف حديثي فهو ضعيف ، وإن كان الراوي من أهل البدع أيا كانت بدعته لكنه ثقة في الحديث فهو ثقة ، فبدعته يحاسبه ربه أما حديثه فلنا ، وعلي كل فعبد الله بن شريك لا ينزل عن صدوق وهو علي الصحيح ثقة .

أما عبد الله بن أبي الرقيم فروي عن سعد بن أبي وقاص وعلي بن أبي طالب ، وروي عنه عبد الله بن شريك وعبد الرحمن بن غنم (له حديث رواه عنه الآجري في الشريعة / 1377) ، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل من غير جرح ، وليس له شئ يُنكر عليه ، فالرجل مستور لا بأس به .

_ أما عن عدم التفرد ، فقد روي الحديث بإسناد ثان حسن من حديث سعد ، رواه الطبراني في المعجم الأوسط (3930) .

_ وروي بإسناد ثالث حسن من حديث ابن عباس ، رواه الترمذي في سننه (3732) ، وفيه محمد بن حميد وهو ثقة حافظ وسبق تفصيل حاله في الحديث السابق .

_ وروي بإسناد رابع ضعيف من حديث سعد ، رواه أبو يعلي في مسنده (703)

_ وروي بإسناد خامس صحيح من حديث ابن عباس ، رواه النسائي في الكبري (8373)

_ وروي بإسناد سادس لا بأس به من حديث زيد بن أرقم ، رواه الحاكم في المستدرك (3 / 122) وقال (هذا حديث صحيح الإسناد)

_ وروي بإسناد سابع صحيح من حديث ابن عمر ، رواه الطحاوي في مشكل الآثار (3558)

_ وروي بإسناد ثامن لا بأس به من حديث جابر بن عبد الله ، رواه الشجري في الأمالي الخميسية (187)

_ وروي بإسناد تاسع ضعيف من حديث جابر بن سمرة ، رواه الطبراني في المعجم الكبير (2031)

_ وروي بإسناد عاشر حسن من حديث عدي بن عاصم مرسلا ، رواه ابن سعد في الطبقات (2 / 364)

_ وما زال للحديث طرق أخري ، فحديث مثل هذا وله مثل هذه الطرق الكثيرة وأكثرها صحيح وحسن كيف يدعون ضعفه ، بل ويدعي بعضهم أنه متروك ! ، بل إن هذه الطرق تدخل الحديث في مرتبة الشهرة عند كل الأئمة ، وتدخله في المتواتر عند بعضهم ، ففيم يتكلمون !

8_ روي أحمد في مسنده (4865) عن ابن عمر عن النبي قال من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه . (حسن لغيره)

_ قيل متروك لأن فيه أبو بشر صاحب القري متروك .

_ أقول أبو بشر ضعيف فقط وللحديث طرق أخري تشهد له ، وقال البوصيري في إتحاف الخيرة (3677) بعد هذا الحديث (بعض أسانيده جيد) وصدق .

_ أما أبو بشر فذكره ابن حجر في تعجيل المنفعة وقال (ضعيف) ، وهو يروي عن حدير بن كريب وروي عنه أصبغ بن زيد ، وليس له إلا هذا الحديث ، ولم يتفرد به كما يأتي .

_ أما عدم التفرد فقد روي الحديث بإسناد ثان ضعيف من حديث ابن عمر ، رواه الحاكم في المستدرك (2 / 11) ، وفيه عمرو بن الحصين قيل متروك ، أقول الرجل أقصي أمره الضعف فقط وإنما اشتد عليه بعضهم لروايته حديث (من حفظ علي أمتي أربعين حديثا ..) ،

وهذا الحديث حسن ، وراجع للمزيد عن هذا الراوي وعن هذا الحديث كتاب رقم (45) من هذه السلسة / (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من حفظ علي أمتي أربعين حديثا ومن حسّنه وعمل به من الأئمة) .

_ وروي بإسناد ثالث ضعيف من حديث أبي هريرة ، رواه الحاكم في المستدرك (2 / 12) ، وفيه إبراهيم الأنصاري ضعيف .

_ والحديث بمجموع هذه الأسانيد الثلاثة حسن ولابد ، وللحديث شواهد أخري علي معناه ، منها ما يلي . روي ابن ماجة في سننه (2155) بإسناد ضعيف عن عمر عن النبي قال من احتكر علي المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس .

_ وروي مسلم في صحيحه (1607) عن معمر القرشي عن النبي قال لا يحتكر إلا خاطئ .

_ وروي عبد الرزاق في مصنفه (14891) بإسناد مرسل حسن من حديث صفوان بن سليم عن النبي قال لا يحتكر إلا الخوانون .

_ وروي البلاذري في الأنساب (11 / 55) بإسناد ضعيف من حديث الضحاك بن قيس قال لعن رسول الله المحتكرين .

_ وروي ابن عساكر في تاريخه (17 / 63) بإسناد ضعيف عن معاذ عن النبي قال من احتكر طعاما علي أمتي أربعين يوما وتصدق به لم يُقبل منه .

_ وروي الجرجاني في أماليه (239) بإسناد ضعيف عن علي بن أبي طالب عن النبي قال من احتكر طعاما أربعين يوما علي المسلمين ثم تصدق به لم تكن له كفارة .

_ وغير ذلك مما ورد في هذه المعاني من أحاديث ، لذا فحديث الباب له طرق مجموعها يرفع الحديث إلي درجة الحسن ، وله شواهد كثيرة علي معناه .

9_ روي أحمد في مسنده (12866) عن أنس عن النبي قال ما من معمر يعمر في الإسلام أربعين سنة، إلا صرف الله عنه ثلاثة أنواع من البلاء الجنون والجذام والبرص ، فإذا بلغ خمسين سنة لين الله عليه الحساب ، فإذا بلغ ستين رزقه الله الإنابة إليه بما يحب ،

فإذا بلغ سبعين سنة أحبه الله وأحبه أهل السماء ، فإذا بلغ الثمانين قبل الله حسناته وتجاوز عن سيئاته ، فإذا بلغ تسعين غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وسمي أسير الله في أرضه وشفع لأهل بيته . (حسن لغيره)

_ قيل متروك وقيل مكذوب لأن فيه يوسف بن أبي ذرة .

_ أقول الحديث حسن ، وابن أبي ذرة ضعيف فقط ، وللحديث طرق أخري تقويه .

_ أما يوسف بن أبي ذرة الأنصاري فذكره البخاري في التاريخ الكبير من غير جرح ، وقال (روي عن أنس بن مالك وروي عنه أنس بن عياض) ، أما قول ابن حبان (ممن يروي المناكير التي لا أصول لها من حديث رسول الله) فمن تعنته المعروف في الجرح ،

ولا يخفي قول الذهبي (ابن حبان ربما قصب أي جرح الثقة حتي كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه) ، وهذا حين تكلم في بعض الثقات فما بالك حين يتكلم في الضعفاء أصلا ،

وقال ابن حجر في القول المسدد عند الحديث الخامس بعد أحد طرق الحديث (.. فلو لم يكن لهذا الحديث سوى هذه الطريق لكان كافيا في الرد على من حكم بوضعه فضلا عن أن يكون له

أسانيد أخرى) ، وصدق ، فكما سيتبين من طرق الحديث أن الحديث له طرق تقويه وتشهد أن للحديث أصلا عن النبي .

_ أما عن عدم التفرد فللحديث إسناد ثان حسن من حديث أنس بن مالك ، رواه أبو يعلي في مسنده (4248)

_ وروي بإسناد ثالث من حديث أنس وابن عمر ، رواه ابن حنبل في مسنده (5594) ، وفيه فرج بن فضالة مختلف فيه بين موثق ومضعف .

_ وروي بإسناد رابع ضعيف من حديث أنس ، رواه البزار في مسنده (6341)

_ وروي بإسناد خامس حسن من حديث أنس ، رواه أبو العباس الأصم في الثاني من حديثه (103) .

_ وروي بإسناد سادس ضعيف من حديث أنس ، رواه الواحدي في تفسيره (4 / 525)

_ وروي بإسناد سابع ضعيف من حديث أنس ، رواه أبو الشيخ في طبقات أصبهان (99)

_ وروي بإسناد ثامن ضعيف من حديث عبد الله بن أبي بكر ، رواه الحاكم في المستدرك (3 / 475)

_ وروي بإسناد تاسع لا بأس به من حديث عثمان بن عفان ، رواه البيهقي في الزهد الكبير (646)

_ وروي بإسناد عاشر من حديث ابن عباس ، رواه أبو عثمان البحيري في السابع من فوائده (5)

_ وللحديث طرق أخري فآثرت الاكتفاء بما سبق ، لذا فالحديث حسن علي الأقل ، بل وإن قيل صحيح لما كان بعيدا ، إذ للحديث طرق حسنة بذاتها وطرق كثيرة ضعفها خفيف فبضم كلتلك الطرق إلي بعضها يمكن أن يرقي الحديث للصحة ، وعلي كل فهو لا ينزل عن درجة الحسن .

10_ روي أحمد في مسنده (24320) عن أنس قال بينما عائشة في بيتها إذ سمعت صوتا في المدينة فقالت ما هذا ؟ قالوا عِير لعبد الرحمن بن عوف قدمت من الشام تحمل من كل شئ ، قال فكانت سبع مئة بعير ، قال فارتجت المدينة من الصوت ،

فقالت عائشة سمعت رسول الله يقول قد رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوا ، فبلغ ذلك عبد الرحمن بن عوف فقال لئن استطعت لأدخلنها قائما ، فجعلها بأقتابها وأحمالها في سبيل الله . (صحيح)

_ قيل متروك وقيل مكذوب لأن فيه عمارة بن زاذان .

_ أقول الحديث لا ينزل عن الحسن ، وعمارة بن زاذان صدوق حسن الحديث علي الأقل ، وللحديث طرق أخري تقويه .

وقد دافع ابن حجر عن الحديث دفاعا جيدا في القول المسدد عند الحديث السابع ، وذكر بعض طرقه وشواهده وقال عن بعضها (قوي الإسناد) ،

وإن ثبت أن الإمام أحمد تكلم في هذا الحديث وأمر بإخراجه من المسند فهذا مما لا يُتابع عليه وإنما نلتمس له العذر في ذلك ونقول لعله فاته من طرق الحديث ما لو وقف عليه لحكم عليه بالحسن ، وكم حدث هذا لعدد من الأئمة وما كان ذلك إنقاصا لأحد منهم .

_ أما عمارة بن زاذان الصيدلاني فلا يقل عن صدوق ، بل وجعله بعضهم في مرتبة الثقات ، فمن أنزل الرجل إلي مرتبة الترك وجعله ضعيفا جدا فقد نادي علي نفسه بأعلي صوته أنه متعنت أشد التعنت ومبالغ أشد المبالغة في الجرح ومبين للناس عن سوء درجته في الحكم علي الأحاديث ،

وإن التمسنا العذر لبعض الأئمة في تضعيف هذا الحديث لعدم وقوفهم علي كل ما قيل في الرواة ولما فاتهم من بعض طرق الأحاديث لانتشار الرواة في كثير من البلاد ، فما عذر هؤلاء اليوم وقد توفر لهم ما لم يتوفر للأئمة قبل ذلك .

أما عمارة فقال عنه الإمام العجلي (ثقة) ، وقال أبو زرعة (لا بأس به) ، وقال ابن حنبل (شيخ ثقة ما به بأس) ، وقال الفسوي (ثقة) ، وقال ابن معين (صالح) ، وذكره ابن حبان في الثقات ،

وحسّن له الترمذي أحاديثه في السنن ، وصحح له الحاكم في المستدرك ، وروي له ابن خزيمة في صحيحه ، وروي له ابن حبان في صحيحه ،

لكن تكلم بعضهم في بضعة أحاديث له ، قال البخاري (ربما يضطرب في حديثه) ، وضعفه الدارقطني وأبو حاتم والنسائي والساجي ، وبعد أن فصّل ابن عدي في أحاديثه في الكامل قال (هو عندي لا بأس به ممن يُكتب حديثه) ،

ودعنا نسلم جدلا أن الرجل أخطأ فعلا في بضعة أحاديث تعد علي أصابع اليد فكان ماذا ؟! وهل من شرط الثقة أو الصدوق ألا يخطئ أبدا ! والرجل لا يقل عن صدوق ، وحديثه حسن إن تفرد به فكيف وللحديث طرق أخري تشهد له وتقويه .

_ أما عدم التفرد فقد روي بإسناد ثان ضعيف من حديث أنس بن مالك ، رواه البزار في مسنده (7003) .

_ وروي بإسناد ثالث حسن من حديث سعيد بن زيد ، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (32708) .

_ وروي بإسناد رابع مرسل حسن من حديث محمد الزهري ، رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (35 / 267) .

_ وروي بإسناد خامس فيه ضعف من حديث حفصة بنت عمر ، رواه الطبراني في مسند الشاميين (705) .

_ لذا فالحديث له طرق تشهد له وتقويه ، بل له طرق حسنة بذاتها ، وباجتماع طرقه الخمسة يمكن أن يبلغ الحديث درجة الصحة ، وإن تنزلنا وعلي مضض وقلنا أن كل طرقه ضعيفة لكان اجتماع هذه الطرق تقويه وترفعه إلي درجة الحسن ، والحديث لا ينزل عن الحسن .

11_ روي أحمد في مسنده (12943) عن أنس عن النبي قال عسقلان أحد العروسين يبعث منها يوم القيامة سبعون ألفا لا حساب عليهم ويبعث منها خمسون ألفا شهداء وفودا إلى الله ، وبها صفوف الشهداء ، رءوسهم مقطعة في أيديهم تثج أوداجهم دما يقولون ربنا آتنا ما وعدتنا على رسلك إنك لا تخلف الميعاد ، فيقول صدق عبيدي اغسلوهم بنهر البيضة فيخرجون منه نقاء بيضا فيسرحون في الجنة حيث شاءوا . (حسن)

_ قيل مكذوب لأن فيه هلال بن زيد .

_ أقول هلال بن زيد أقصي أمره الضعف فقط ولم يتفرد بالحديث .

_ أما هلال بن زيد البصري فإنما أنكروا عليه تفرده ببعض الأحاديث عن أنس ، قال أبو أحمد (حديثه ليس بالقائم) ، وقال البخاري والساجي (في حديثه مناكير) ، وقال أبو حاتم والنسائي (منكر الحديث) ، وذكره أبو نعيم والعقيلي في الضعفاء ،

وهذا أقصي أمر الرجل ، وهو لا ينزل إلي المتروك بحال ، وليس فيما يرويه شئ جاوز المقدار في الإنكار لننزل به إلي تلك الدرجة ، وقال ابن حجر في القول المسدد من ضمن دفاعه عن هذا الحديث (وليس فيه ما يحيله الشرع ولا العقل فالحكم عليه بالبطلان بمجرد كونه من رواية أبي عقال لا يتجه) ، وصدق في ذلك ، والرجل ضعيف فقط .

_ أما عدم التفرد فللحديث طرق أخري تشهد له ، منها ما رواه أبو يعلي في مسنده (175) بإسناد ضعيف عن عمر قال سمعت النبي وهو يذكر أهل مقبرة يوما فصلي عليها فأكثر الصلاة عليها ،

فسئل رسول الله عنها فقال أهل مقبرة شهداء عسقلان يزفون إلي الجنة كما تزف العروس إلي زوجها .

_ وروي البزار في مسنده (2312) بإسناد حسن عن ابن بحينة أن النبي استغفر وصلي علي أهل مقبرة عسقلان .

_ وروي الدولابي في الكني (1474) بإسناد لا بأس به عن ابن عباس عن النبي قال يبعث بالمقبرة في عسقلان سبعون ألف شهيد ويشفع كل رجل منهم بعدد ربيعة ومضر .

_ وروي ابن منصور في سننه بإسناد مرسل حسن من حديث عطاء بن أبي مسلم عن النبي قال رحم الله أهل المقبرة - ثلاث مرات - فسئل عن ذلك فقال تلك مقبرة تكون بعسقلان .

_ وروي عبد الرزاق في مصنفه بلاغا حسنا عن إسحاق بن رافع قال بلغنا أن النبي قال يرحم الله أهل المقبرة مقبرة عسقلان .

_ لذا فحديث الباب له شواهد كثيرة علي أصل معناه ، ومجموع هذه الأحاديث يثبت أصل حديث مقبرة عسقلان ، وأن لها فضلا في الجملة ، لذا فحديث الباب أقصي أمره أن يكون ضعيفا فقط ، ومن حكم عليه بالكذب أو حتي بالترك فقط فقد إبعد إبعادا شديدا .

12_ روي أحمد في مسنده (22946) عن حذيفة قال كنا مع النبي في جنازة فلما انتيهنا إلي القبر قعد علي شفته فجعل يرد بصره فيه ثم قال يُضغط المؤمن فيه ضغطة تزول منها حمائله ويُملأ علي الكافر نارا ،

ثم قال ألا أخبركم بشر عباد الله ؟ الفظ المستكبر ، ألا أخبركم بخير عباد الله ؟ الضعيف المستضعف ذو الطمرين لو أقسم علي الله لأبرَّ قسمه . (حسن لغيره)

_ قيل متروك لأن فيه محمد السحيمي .

_ أقول الحديث حسن ومحمد السحيمي أقصي أمره الضعف فقط ولم يتفرد بالحديث .

_ أما أما محمد بن جابر السحيمي فصدوق تغير حفظه فأخطأ في أحاديث ، قال أبو حاتم وأبو زرعة (صدوق إلا أن في حديثه تخاليط وأما أصوله فهي صحاح) ،

وقال ابن حنبل (ليس به بأس) وقال (يروي أحاديث مناكير وهو معروف بالسماع يقولون يرأوا في كتبه نحو حديثه عن حماد فيه اضطراب) ،

وقال محمد الذهلي (لا بأس به) ، وقال هشام الطيالسي (نحن نظلم ابن جابر بامتناعنا من التحديث عنه) ، وضعفه ابن معين والفسوي وابن حبان وأبو داود والعجلي والنسائي والبخاري ومسلم والدارقطني ،

ولخص ابن حجر حاله فقال (صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيرا وعمي فصار يلقن) ، ولم يصب في مسألة التلقين ، وأصح منه قول الذهبي إذا قال (سئ الحفظ) وصدق .

_ أما عدم التفرد فالحديث علي قسمين ، أما الجزء الأول فيشهد له عشرات الأحاديث الثابتة في القبر ، ومنها ما رواه ابن حبان في صحيحه (3112) عن عائشة عن النبي قال للقبر ضغطة لو نجا منها أحد لنجا سعد بن معاذ .

وروي أحمد في مسنده (14459) بإسناد صحيح عن جابر عن النبي قال في جنازة سعد لقد تضايق علي هذا العبد الصالح قبره حتي فرجه الله عنه .

وروي ابن سعد في الطبقات بإسناد مرسل لا بأس به من حديث سعيد المقبري عن النبي أنه قال بما دفن سعد لو نجا أحد من ضغطة القبر لنجا سعد ولقد ضم ضمة اختلفت منها أضلاعه .

وروي الرافعي في التدوين بإسناد ضعيف (4 / 93) عن أبي هريرة عن النبي قال لو نجا أحد من هول القبر لنجا سعد بن معاذ ولقد ضم ضمة اختلفت أضلاعه .

وروي الطبراني في المعجم الأوسط (1159) بإسناد حسن من حديث صفية بنت أبي عبيد عن النبي قال لو أحد أعفي من ضغطة القبر لعوفي سعد بن معاذ .

وروي الخلال في السنة (1823) بإسناد حسن من حديث عائشة عن النبي قال ويل للشاكين كيف يضغطون في قبورهم كضغطة البيضة علي الصخرة .

وروي الحارث في مسنده (المطالب العالية / 4531) بإسناد حسن عن عمر عن النبي قال فتانا القبر منكر ونكير ، أصواتهما كالرعد القاصف وأبصارهما مثل البرق الخاطف ، فتلتلاك وثرثراك وهوّلاك .

وروي البيهقي في إثبات عذاب القبر (86) بإسناد ضعيف عن ابن عباس عن النبي بنحو الحديث السابق .

وروي البخاري في صحيحه (4234) عن أبي هريرة في حديث ورد فيه .. والذي نفسي بيده إن الشملة التي أصابها يوم خيبر من المغانم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه نارا .

وروي الطحاوي في المشكل (3185) بإسناد لا بأس به عن ابن مسعود عن النبي قال أمر بعبد من عباد الله أن يضرب في قبره مائة جلدة ، فلم يزل يسأل ويدعو حتي صارت جلدة واحدة ، فجلد جلدة واحدة فامتلأ قبره عليه نارا ، فلما ارتفع عنه قال علام جلدتموني ، قالوا إنك صليت صلاة واحدة بغير طهور ومررت علي مظلوم فلم تنصره .

وغير ذلك مما ورد في هذه المعاني من أحاديث .

_ أما الجزء الثاني فيشهد له أيضا أحاديث كثيرة وردت في معناه ، منها ما رواه البخاري في صحيحه (4918) عن حارثة الخزاعي عن النبي قال ألا أخبركم بأهل الجنة ، كل ضعيف متضعف لو أقسم علي الله لأبره ، ألا أخبركم بأهل النار ، كل عتل جواظ مستكبر .

وروي ابن حنبل في مسنده (6971) بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمرو عن النبي قال أهل النار كل جعظري جواظ مستكبر وأهل الجنة الضعفاء المغلوبون .

وروي ابن حبان في صحيحه (72) بإسناد صحيح عن أبي هريرة عن النبي قال إن الله يبغض كل جعظري جواظ سخاب بالأسواق جيفة بالليل حمار بالنهار عالم بأمر الدنيا جاهل بأمر الآخرة .

وروي أبو يعلي في مسنده (6127) بإسناد حسن عن أبي هريرة عن النبي قال أهل الجنة كل ضعيف متضعف ذي طمرين لا يؤبه له وأهل النار كل جظ جعظ مستكبر .

وروي الحاكم في المستدرك (1 / 60) بإسناد صحيح عن سراقة بن مالك عن النبي قال أهل الجنة المغلوبون الضعفاء وأهل النار كل جعظري جواظ مستكبر . وقال (صحيح علي شرط مسلم) .

وغيرها من الأحاديث في هذا المعني ، لذا فحديث الباب لا يقل عن الحسن .

13_ روي أحمد في مسنده (16802) عن شداد بن أوس عن النبي قال من قرض بيت شعر بعد العشاء الآخرة لم تُقبل منه صلاة تلك الليلة . (حسن لغيره)

_ قيل متروك لأن فيه قزعة البصري وعاصم بن مخلد .

_ أقول الحديث حسن وقزعة البصري وعاصم بن مخلد ضعيفان ولم يتفردا بالحديث .

_ أما قزعة بن أبي قزعة البصري فصدوق أخطأ في بضعة أحاديث فقط ، وأقصي أمره الضعف فقط ، وقد توبع في نفس الإسناد من الحسن بن موسي الأشيب وهو ثقة متفق علي ثقته ،

أما قزعة فقال ابن معين (ثقة) وضعفه في رواية ، وقال العجلي (لا بأس به وفيه ضعف) ، وقال البزار (ليس به بأس ، لم يكن بالقوي ، وحدث عنه أهل العلم واحتملوا حديثه) ،

وضعفه أبو داود وابن حنبل والنسائي والبخاري وأبو حاتم والدارقطني ، وبعد أن فصل ابن عدي فيه في الكامل قال (له أحاديث مستقيمة وأرجو أنه لا بأس به) ،

لذا فالرجل أقصي أمره سوء الحفظ والضعف الخفيف فقط ، وعلي كل فقد توبع في نفس الإسناد من الحسن الأشيب وهو ثقة .

أما عاصم بن مخلد فروي عن شراحيل الصنعاني وروي عنه الحسن الأشيب وقزعة البصري ، وذكره ابن حبان في الثقات ، والرجل فيه جهالة ، ولعل ابن حبان إنما ذكره في الثقات كونه توبع علي حديثه ولم يتفرد به ، والرجل ضعيف فقط .

_ أما عدم التفرد فقد روي الحديث بإسناد صحيح من حديث عبد الله بن عمرو ، رواه الطبراني في مسند الشاميين (1238) ،

لكن قال بعضهم أن الحديث من قول عبد الله بن عمرو فأخطأ موسي بن أيوب النصيبي فجعله من كلام النبي ،

أقول هذا محض وهم وكلام بالظن حتي يضعفوا الحديث جبرا بلا علة ، أما موسي النصيبي فقال العجلي (ثقة) ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم (صدوق) ، وهذه منه كبيرة لأنه ممي يضعف الراوي بالغلطة والغلطتين ،

ولخص ابن حجر حاله في التقريب فقال (صدوق) ، وأحسن منه قول الذهبي في الكاشف إذ لخص حاله فقال (ثقة) ، والرجل لا ينزل عن صدوق ،

فمن أين أتوا بخطأ الرجل ؟ بل وما المانع أصلا أن يكون الحديث صحيحا موقوفا ومرفوعا ، وكم في الأحاديث الصحيحة من أمثلة لهذا ، وكم من حديث صح مرفوعا للنبي وصح من قول بعض الصحابة ولم يكن أحد الأمرين مانعا للآخر ، وهذا الإسناد لا ينزل عن الحسن .

وزيادة علي ذلك أن قولهم أنه ثابت عن عبد الله بن عمرو شاهد للحديث أصلا ، إذا هذا أمر لا يُقال بالرأي ، فكيف يجزم بعدم قبول الصلاة بمجرد شئ كقرض بيت شعر ؟ فهذا لا يقوله الصحابي إلا أن كان أخذه عن علم من النبي ، فهذا بحد ذاته شاهد جيد للحديث .

_ وروي الحديث بإسناد ثالث ضعيف من حديث شداد بن أوس ، رواه ابن الجعد في مسنده (3459) وفيه عبد القدوس بن حبيب ضعيف ،

أما من قال عبد القدوس بن حبيب مجمع علي تركه ، أقول خطأ ومن أجمع علي تركه ؟! بل حتي إن سلمنا جدلا أنه ضعيف جدا لما منع ذلك من الاستئناس بحديثه ، وراجع مقدمة الكتاب في التفريق بين الراوي المتروك والراوي الكذاب .

أما عبد القدوس فقال فيه أبو زرعة (ضعيف الحديث) ، ولك يزده إلا علي التضعيف فقط ، وقال ابن معين (ضعيف) ، وروي له البيهقي في شعب الإيمان وقال (ضعيف) ،

لكن ضعفه جدا أبو حاتم وأبو داود وابن حنبل والبخاري والنسائي ومسلم وابن عمار ، أما تهام ابن حبان له فمن عادته في التعنت وجرح الرواة بأوهي الأسباب ،

وقال الذهبي عنه (ابن حبان ربما قصب أي جرح الثقة حتي كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه) ، وهذا في كلامه عن بعض الثقات فكيف به حين يتكلم في رواة هم في الأصل ضعفاء ! وعلي كل فالرجل ليس من الكذب في شئ ، وهذه الطريق صالحة للاستئناس .

_ لذا فحديث الباب حسن بهذه الطرق ، والحديث نفسه لا ينزل عن درجة الحسن ، وإن سلمنا بضعف الطريقين لحديث شداد وثبوت الحديث من قول عبد الله بن عمرو لكان هذا كافيا لإخراج الحديث عن المكذوب والمتروك وجعله ضعيفا فقط بل وحسنا أيضا .

14_ روي أحمد في مسنده (8012) عن أبي هريرة عن النبي قال إن طال بك مدة أوشكت أن تري قوما يغدون في صخط الله ويروحون في لعنته في أيديهم مثل أذناب البقر . (صحيح)

_ قيل متروك وقيل مكذوب لأن فيه أفلح الأنصاري .

_ أقول من ادعي ترك أو كذب هذا الحديث كابن الجوزي وغيره أخطأ خطأ فاحشا فهذا حديث في صحيح مسلم ، وقال ابن حجر في دفاع عن هذا الحديث في القول المسدد (.. ولم أقف في كتاب الموضوعات لابن الجوزي على شيء حكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث وإنها لغفلة شديدة منه) ، وصدق .

_ وكفي بهذا ردا عليهم أصلا دون الخوض في تفاصيل أسانيد الحديث ، والحديث رواه مسلم في صحيحه (2859) ، ورواه ابن حبان في صحيحه (16 / 500) ،

ورواه الحاكم في مستدركه (4 / 431) وقال (حديث صحيح الإسناد علي شرط الشيخين) ، ورواه كذلك من حديث أبي أمامة (4 / 432) وقال (هذا حديث صحيح الإسناد) وهي طريقته في التصحيح في المستدرك ، ورواه البغوي في شرح السنة (2578) وقال (هذا حديث صحيح) ، وغيرهم ممن صححه من الأئمة .

_ أما أفلح بن سعيد الأنصاري ، فاحتج به مسلم في صحيحه ، وقال أبو حاتم علي شدته (شيخ صالح الحديث) ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال النسائي (ليس به بأس) ، وقال ابن معين (

ثقة) ، وقال ابن سعد (ثقة) ، وصحح له الحاكم في المستدرك وجعل حديثه علي شرط الشيخين ، ولخص ابن حجر حاله فقال (صدوق) ، ولا أدري لم نزل به عن الثقة ، والرجل ثقة .

_ وكذلك لم يتفرد بالحديث فقد روي الحديث بإسناد ثان صحيح من حديث أبي أمامة الباهلي ، رواه ابن حنبل في مسنده (21645) .

_ ورواه مسلم في صحيحه (2131) بإسناد ثالث من حديث أبي هريرة .

_ وروي بلفظ مقارب من حديث أبي هريرة ، رواه الحاكم في المستدرك (4 / 511) بإسناد صحيح وقال (هذا حديث صحيح الإسناد) .

_ لذا فحديث الباب صحيح وأخطأ ابن الجوزي ومن تابعه خطأ شديدا فيما قالوه ، وصدق ابن حجر حين قال عن ابن الجوزي في ذلك (هذا من عجائبه) .

15_ روي أحمد في مسنده (1345) عن علي بن أبي طالب عن النبي قال إن في الجنة سوقا ما فيها بيع ولا شراء إلا الصُّوَرَ من النساء والرجال ، فإذا اشتهي الرجل صورة دخل فيها ، وإن فيها لمجمعا للحور العين يرفعن أصواتا لم ير الخلائق مثلها ، يقلن نحن الخالدات فلا نبيد ونحن الراضيات فلا نسخط ونحن الناعمات فلا نبؤس فطوبي لمن كان لنا وكنا له . (حسن)

_ قيل متروك لأن فيه عبد الرحمن الأنصاري والنعمان بن سعد .

_ أقول الحديث حسن والنعمان بن سعد صدوق وعبد الرحمن الأنصاري أقصي أمره الضعف فقط ولم يتفرد بالحديث .

_ أما عبد الرحمن بن إسحاق الأنصاري فقال العجلي (ضعيف جائز الحديث) ، وقال الترمذي (تكلم فيه بعض أهل الحديثمن قبل حفظه) ، وضعفه البزار وأبو حاتم وأبو زرعة وابن حنبل والبخاري والدارقطني والنسائي وابن معين وابن سعد والفسوي ،

ولخص ابن حجر حاله في التقريب فقال (ضعيف) ، ولخص الذهبي حاله في الكاشف (ضعفوه) ، ولا أدري من نزل به إلي درجة الترك أو الضعف الشديد كيف وصل إليها ، والرجل أقصي أمره أن يكون ضعيفا فقط .

أما النعمان بن سعد فقال ابن حنبل (مقارب الحديث ، لا بأس به) ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وصحح له الحاكم في المستدرك ، وحسّن له الترمذي في سننه حديث صيام شهر المحرم ، وليس له شئ يُنكر عليه ، فالرجل صدوق لا بأس به .

_ أما عدم التفرد فقد روي بإسناد ثان ضعيف من حديث جابر بن عبد الله ، رواه أبو نعيم في صفة الجنة (448) ، وفيه محمد بن كثير القرشي ضعيف فقط ، ضعفه أبو أحمد وابن أبي شيبة وابن عدي والعقيلي وأبو حاتم والعجلي وابن حنبل وغيرهم ، ولخص ابن حجر حاله في التقريب فقال (ضعيف) وصدق .

أما من قال في الإسناد أيضا محمد بن جابر الجعفي متروك ، أقول محمد الجعفي لا يقل عن صدوق ، قال شعبة بن الحجاج (صدوق في الحديث) ، وقال (كان جابر إذا قال حدثنا وسمعت فهو من أوثق الناس) ، وقال زهير بن معاوية (إذا قال سمعت أو سألت فهو من أصدق الناس) ،

وقال سفيان الثوري (ثقة) ، وقال (إذا قال حدثنا وأخبرنا فذاك) ، وقال (كان ورعا في الحديث ، ما رأيت أورع في الحديث منه) ، وقال شريك القاضي (العدل الرَّضيّ) ، وقال وكيع بن الجرح (ثقة) ،

وإنما ضعفه من ضعفه لتشيعه ، أو لأنه أخطأ في بعض الأحاديث ، فإن كان لتشيعه فهذا ليس بطعن أصلا ، أما خطؤه في بعض الأحاديث فليس من شرط الثقة ألا يخطئ أبدا ، وكم من ثقة أخطأ في أحاديث ولم يخرجه ذلك عن كونه ثقة ،

قال ابن عدي (له حديث صالح ، وقد احتمله الناس ، وعامة ما قذفوه به أنه كان يؤمن بالرجعة - يعني رجوع علي بن أبي طالب - ، ولم يختلف أحد في الرواية عنه ، وهو مع هذا كله أقرب إلي الضعف منه إلي الصدق) ،

أما قول أبي حنيفة (ما لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي ، ما أتيته بشئ من رأيي إلا جاءني فيه بأثر) ! ، ولا أدري ما مراده من هذا ! يكذّب الرجل لأنه يعارض رأي أبي حنيفة ! وهل المراد أن يدع ما معه من آثار ويؤمن برأي أبي حنيفة حتي يكون صدوقا ،

وعلي كل فكما تري الرجل معروف مشهور ، لم يتخلف أحد عن الرواية عنه ، ووصفه كثير من الأئمة منهم شعبة بن الحجاج أنه ثقة في الحديث .

_ أما الجزء الثاني من الحديث في قول الحور العين فروي بإسناد ثالث ضعيف من حديث عبد الله بن أبي أوفي ، رواه أبو الشيخ في العظمة (603) .

_ وروي بإسناد رابع ضعيف من حديث جابر بن عبد الله ، رواه البيهقي في البعث والنشور (448) .

_ أما وجود السوق في الجنة فثابت كما في صحيح مسلم (2834) من حديث أنس عن النبي قال إن في الجنة لسوقا يأتونها كل جمعة ... الحديث ، ورواه كذلك ابن حبان في صحيحه (16 / 444) .

_ لذا فحديث الباب لا ينزل عن درجة الحسن وأخطأ من نزل به عن ذلك .

16_ روي أحمد في مسنده (12998) عن أنس عن النبي قال إن عبدا في جهنم لينادي ألف سنة يا حنان يا منان فيقول الله لجبريل اذهب فأتني بعبدي هذا ، فينطلق جبريل فيجد أهل النار مكبين يبكون ، فيرجع إلى ربه فيخبره فيقول ائتني به فإنه في مكان كذا وكذا فيجيء به فيوقفه على ربه فيقول له يا عبدي كيف وجدت مكانك ومقيلك ؟ فيقول أي رب شر مكان وشر مقيل ، فيقول ردوا عبدي فيقول يا رب ما كنت أرجو إذ أخرجتني منها أن تردني فيها ، فيقول دعوا عبدي . (حسن)

_ قيل متروك لأن فيه هلال الأزدي .

_ أقول الحديث حسن وهلال الأزدي أقصي أمره الضعف فقط ولم يتفرد بالحديث .

_ أما هلال بن بشر الأزدي فقال البخاري (مقارب الحديث) ، وحسّن له الترمذي في سننه حديث (من صلي الغداة في جماعة ..) ، لكن ضعفه أبو حاتم وأبو أحمد وابن عدي وابن معين والنسائي والفسوي ، ولخص ابن حجر حاله في التقريب فقال (ضعيف) ، وهذا أقصي أمر الرجل ، والرجل لا ينزل إلي المتروك بحال .

_ أما عدم التفرد فقد روي الحديث بإسناد ثان ضعيف من حديث أنس بن مالك ، رواه الدولابي في الكني (1910) .

_ وروي بإسناد ثالث حسن من حديث ابن مسعود ، روي في مسند أبي حنيفة (رواية الحصكفي / 27) وفيه أبو حنيفة .

_ وروي بإسناد رابع لا بأس به من حديث أبي الدرداء ، رواه ابن شاهين في الترغيب (538)

_ وروي بإسناد خامس لا بأس به من حديث أبي هريرة ، رواه الطبراني في المعجم الأوسط (4154)

_ وروي بإسناد سادس ضعيف من حديث جابر بن عبد الله ، رواه أبو نعيم في الحلية (8511)

_ لذا فالحديث بمجموع هذه الطرق لا ينزل عن درجة الحسن ، وإن سلمنا جدلا وعلي مضض أنها لا تكفي لرفعه إلي درجة الحسن فهي قطعا تكفي لإخراجه من المتروك .

17_ روي أحمد في مسنده (15774) عن العباس بن مرداس دعا عشية عرفة لأمته بالمغفرة والرحمة فأكثر الدعاء فأجابه الله أن قد فعلت وغفرت لأمتك إلا من ظلم بعضهم بعضا ، فقال يا رب إنك قادر أن تغفر للظالم وتثيب المظلوم خيرا من مظلمته ، فلم يكن في تلك العشية إلا ذا فلما كان من الغد دعا غداة المزدلفة فعاد يدعو لأمته ،

فلم يلبث النبي أن تبسم ، فقال بعض أصحابه يا رسول الله بأبي أنت وأمي ضحكت في ساعة لم تكن تضحك فيها فما أضحكك أضحك الله سنك ، قال تبسمت من عدو الله إبليس حين علم أن الله قد استجاب لي في أمتي وغفر للظالم أهوى يدعو بالثبور والويل ويحثو التراب على رأسه فتبسمت مما يصنع جزعه . (حسن)

_ قيل متروك لأن فيه كنانة السلمي وعبد الله بن كنانة .

_ أقول الحديث حسن وعبد الله بن كنانة وكنانة السلمي كلاهما صدوق لا بأس به وللحديث طرق أخري تشهد له .

والحديث رواه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (2893) ، ورواه الخلعي في الفوائد الحسان الصحاح (59) ، وقال البيهقي في شعب الإيمان (346) (هذا الحديث له شواهد كثيرة) ، وقال ابن حجر في القول المسدد عند هذا الحديث (له شاهد قوي من حديث ابن عمر وذكره) وقال (.. لكن إذا انضمت هذه الطريق إلى حديث ابن عمر عرف أن لحديث عباس بن مرداس أصلا) .

_ أما طريق ابن حنبل ففيه عبد الله بن كنانة السلمي فروي عنه زياد بن مخراق وعبد القاهر بن السري وجامع بن شداد ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وتوبع علي حديثه ، فالرجل صدوق لا بأس به .

أما كنانة بن عباس السلمي فمن طبقة كبار التابعين ، يروي عن أبيه عباس السلمي وهو صحابي ، وروي عنه ابنه عبد الله بن كنانة ، وليس له إلا هذا الحديث ولم يتفرد به كما سيأتي ، فالرجل لا بأس به .

أما عبد القاهر بن السري السلمي فصدوق علي الأقل ، قال ابن معين (صالح لم يكن به بأس) ، وذكره ابن شاهين في الثقات ، وليس له شئ يُنكر عليه ، ولخص ابن حجر حاله في التقريب فقال (مقبول) ، وأفضل منه قول الذهبي في الكاشف فقال (صدوق) .

_ أما عدم التفرد فقد روي بإسناد ثان فيه ضعف من حديث ابن عمر ، رواه الطبري في تفسيره (3 / 533) .

_ وروي بإسناد ثالث ضعيف من حديث ابن عمر ، رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (44 / 117) .

_ وروي بإسناد رابع ضعيف من حديث جابر بن عبد الله ، رواه الفاكهي في أخبار مكة (2749) .

_ وروي بإسناد خامس فيه ضعف من حديث أبي أمامة الباهلي ، رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (13 / 144) .

_ وروي بإسناد سادس فيه ضعف من حديث زيد الختلي ، رواه الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه (1 / 171) .

_ وروي بإسناد سابع ضعيف من حديث عبادة بن الصامت ، رواه عبد الرزاق في مصنفه (8831)

_ وللحديث طرق أخري فآثرت الاكتفاء بما سبق ، ومجموع ما سبق من أسانيد يثبت ولابد أن للحديث أصلا عن النبي ، وأن من حسنه من الأئمة قد أصاب في ذلك .

18_ روي أحمد في مسنده (6009) عن ابن عمر عن النبي قال قال إن آدم لما أهبطه الله إلى الأرض قالت الملائكة أي رب أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون ، قالوا ربنا نحن أطوع لك من بني آدم ، قال الله للملائكة هلموا ملكين من الملائكة حتى يهبط بهما إلى الأرض فننظر كيف يعملان ،

قالوا ربنا هاروت وماروت ، فأهبطا إلى الأرض، ومثلت لهما الزهرة امرأة من أحسن البشر فجاءتهما فسألاها نفسها فقالت لا والله حتى تكلما بهذه الكلمة من الإشراك ، فقالا والله لا نشرك بالله أبدا ، فذهبت عنهما ثم رجعت بصبي تحمله فسألاها نفسها فقالت لا والله حتى تقتلا هذا الصبي ، فقالا والله لا نقتله أبدا ،

فذهبت ثم رجعت بقدح خمر تحمله فسألاها نفسها فقالت لا والله حتى تشربا هذا الخمر فشربا فسكرا فوقعا عليها وقتلا الصبي ، فلما أفاقا قالت المرأة والله ما تركتما شيئا مما أبيتماه عليَّ إلا قد فعلتما حين سكرتما ، فخُيِّرَا بين عذاب الدنيا والآخرة فاختارا عذاب الدنيا . (صحيح)

_ قيل متروك وقيل مكذوب لأن فيه زهير بن محمد التميمي .

_ أقول الحديث صحيح ، وزهير التميمي ثقة أو صدوق علي الأقل وللحديث شواهد كثيرة .

_ ولعدم الإعادة فقد أفردت هذا الحديث وطرقه في كتاب رقم (162) من هذه السلسلة / (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث أن الزهرة فتنت الملكين هاروت وماروت فمسخها الله كوكبا ، ومن صححه من الأئمة ومن قال به من الصحابة) فراجعه .

_ والحديث رواه ابن حبان في صحيحه (14 / 63) ، ورواه الحاكم في مستدركه (3051- 3052) من قول علي بن أبي طالب وابن عباس .

_ وقال ابن حجر في القول المسدد في دفاعه عن هذا الحديث (له طرق كثيرة جمعتها في جزء منفرد يكاد الواقف عليه يقطع بوقوع هذه القصة لكثرة الطرق الواردة فيها وقوة مخارج أكثرها)

_ وقال السيوطي في اللآلئ (1 / 145) (وقفت علي الجزء الذي جمعه فوجدته أورد فيه بضعة عشر طريقا أكثرها موقوفا وأكثرها في تفسير ابن جرير ، وقد جمعت أنا طرقها في التفسير المسند وفي التفسير المأثور فجاءت نيفا وعشرين طريقا ما بين مرفوع وموقوف ،

ولحديث ابن عمر بخصوصه طرق متعددة من رواية نافع وسالم ومجاهد وسعيد بن جبير ، وورد من رواية علي بن أبي طالب وابن عباس وابن مسعود وعائشة وغيرهم)

_ والحديث كذلك ثابت من قول علي بن أبي طالب وابن عباس وابن مسعود وابن عمر ، واجتماع هؤلاء الصحابة علي الخبر يثبت أنه كان معروفا عندهم وأنهم كانوا يؤمنون به ويعتقدون به وبصحته ، وخاصة أن هؤلاء الصحابة لا يدينون في ذلك بمرويات عن غير النبي ، فهذا مزيد إثبات لثبوت الحديث وصحة هذا الخبر ، وللمزيد راجع الكتاب المذكور سابقا .

19_ روي أحمد في مسنده (2466) عن ابن عباس عن النبي قال يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة . (صحيح)

_ قيل متروك وقيل مكذوب لأن فيه عبد الكريم بن أبي المخارق .

_ أقول الحديث صحيح وعبد الكريم في هذا الحديث ليس هو ابن أبي المخارق وإنما هو الجزري وهو ثقة متفق علي ثقته .

_ روي هذا الحديث من طريق عبد الكريم ، واختلط اسمه علي بعض الناس فظنوا أنه عبد الكريم بن أبي المخارق وقالوا هو متروك ، وإن كان ابن أبي المخارق ضعيفا فقط وليس بمتروك ، لكن لا داعي للخوض في هذا هنا لأنه ليس راوي هذا الحديث وإنما هو عبد الكريم بن مالك الجزري كما بيّنت ذلك رواياته الحديث في المصادر الأخري ،

وعبد الكريم الجزري ثقة متفق علي ثقته ، احتج به البخاري ومسلم في صحيحيهما ، وقال ابن حنبل (ثقة ثبت) ، وقال أبو حاتم وأبو زرعة والنسائي والترمذي وابن المديني والعجلي وابن معين وابن سعد وابن نمير وابن عبد البر وغيرهم كلهم قالوا (ثقة) ، فالرجل ثقة بإطلاق .

20_ روي أحمد في مسنده (18152) عن البراء بن عازب عن النبي قال من سمّي المدينة طابة فليستغفر الله ، هي طابة هي طابة . (صحيح لغيره)

_ قيل متروك لأن فيه إبراهيم المصيصي ويزيد الهاشمي .

_ أقول الحديث حسن علي الأقل وإبراهيم المصيصي ويزيد الهاشمي كلاهما صدوق وللحديث طرق أخري تقويه .

_ أما إبراهيم بن مهدي المصيصي فقال عنه أبو حاتم (ثقة) ، وهذه منه كبيرة لأنه من المتعنتيت في الجرح وممن يضعف الراوي بالغلطة والغلطتين ومع ذلك جعل الرجل ثقة مطلقا ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن قانع (ثقة) ، وصحح له الحاكم في المستدرك ، فالرجل ثقة ،

أما قول ابن معين (جاء بمناكير) فإنما أراد جاء بتفردات ، وسبق الكلام عن معني المنكر عند الأئمة المتقدمين وأنهم كثيرا ما يطلقونها علي الحديث الفرد وإن كان صحيحا في ذاته .

أما يزيد بن أبي زياد الهاشمي فصدوق أخطأ في بضعة أحاديث فقط ، روي له مسلم في صحيحه ، وقال البخاري (صدوق ولكنه يغلط) ، وقال أحمد بن صالح (ثقة ، ولا يعجبني قول من تكلم فيه) ، وقال العجلي (جائز الحديث ، وكان بآخره يُلَقن) ، وقال ابن سعد (ثقة في نفسه ، إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب) ،

وقال الفسوي (إن كانوا يتكلمون فيه لتغيره فهو علي العدالة والثقة) ، وقال ابن حبان (كان صدوقا إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير فكان يتلقن ما لقن) ،

وقال عنه الذهبي (صدوق فهم عالم شيعي ردئ الحفظ لا يُترك) ، وحسّن له الترمذي في سننه ، وصحح له الحاكم في المستدرك ، وروي له الضياء المقدسي في المختارة ، لذا فالرجل في الأصل صدوق وساء حفظه لما كبر ، فسماع الأولين منه قبل التغير صحيح ، وما أخطأ فيه في آخره يُترك وما سواه مستقيم .

_ أما عدم التفرد فقد روي بإسناد ثان حسن من حديث سعد بن أبي وقاص ، رواه ابن طهمان في مشيخته (43) .

_ وروي بإسناد ثالث حسن من حديث ابن عباس ، رواه ابن شبة في تاريخ المدينة (494) .

_ بالإضافة لشاهد لمعناه رواه مسلم في صحيحه (1387) عن جابر بن سمرة عن النبي قال إن الله سمي المدينة طابة .

_ فحديث الباب لا ينزل عن درجة الحسن .

21_ روي أحمد في مسنده (6501) عن عبد الله بن عمرو عن النبي قال لا يدخل الجنة منان ولا مدمن خمر . (حسن)

_ قيل متروك لأن فيه جابان .

_ أقول الحديث حسن وله طرق كثيرة تشهد له .

_ أما جابان فمجهول لا يُعرف من هو ، لكن قد تعجب حين تجد أبا حاتم علي شدته قال عنه (شيخ) ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ولخص ابن حجر حاله في التقريب فقال (مقبول) ، بل وروي له هذا الحديث بعينه ابن حبان في صحيحه (3383) ،

وليس في ذلك شئ من الغرابة ، فإنما مرادهم من ذلك أن الحديث ثابت من طرق أخري عن النبي ، فزيادة طريق أخري للحديث لا تضر شيئا ، وجابان هذا لم يرو إلا هذا الحديث ، فلما ثبت الحديث عن النبي عُرف صدقه في روايته وحملوا أمره علي الستر .

_ أما طرق الحديث فقد روي بإسناد ثان حسن من حديث عبد الله بن عمرو ، رواه الطبري في تهذيب الآثار (مسند علي / 308) .

_ وروي بإسناد ثالث حسن من حديث عبد الله بن عمرو ، رواه الطبري في تهذيب الآثار (مسند علي / 302) .

_ وروي بإسناد ثالث حسن من حديث عبد الله بن عمرو ، رواه أبو نعيم في أخبار أصبهان (2 / 32)

_ وروي بإسناد رابع حسن من حديث ابن عمر ، روباه ابن حبان في صحيحه (16 / 334)

_ وروي بإسناد خامس حسن من حديث أبي سعيد ، رواه ابن حنبل في مسنده (10723)

_ وروي بإسناد سادس صحيح من حديث أبي الدرداء ، رواه الطبراني في مسند الشاميين (5149)

_ لذا فحديث الباب صحيح وله طرق كثيرة عن النبي .

22_ روي أحمد في مسنده (21449) عن عبد الله بن حنظلة عن النبي قال درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ستة وثلاثين زنية . (صحيح)

_ قيل متروك لأن فيه الحسين التميمي .

_ أقول الحديث صحيح والحسين التميمي ثقة متفق علي ثقته بل ومع ذلك لم يتفرد بالحديث .

_ أما الحسين بن محمد التميمي فقال ابن المديني وأبو حاتم (مجهول) ، أقول وهذا من العجب ، ولعل كلاهما سها أو دخل عليه راو في آخر ، فالرجل معروف مشهور متفق علي ثقته ،

روي عنه أكثر من ثلاثين إماما ، منهم أحمد بت حنبل وإبراهيم الحربي وإبراهيم الجوهري وإسحاق الحربي وابن منيع وجعفر الصائغ وحنبل بن إسحاق وعباس الدوري وعبد الرحمن بن مهدي وعثمان بن أبي شيبة ومحمد الصاغاني ومحمد المصيصي والفضل بن سهل وابن معين وابن زنجويه وغيرهم كثير ، فالرجل معروف مشهور ،

أما عن ثقته فقد احتج به البخاري ومسلم في صحيحيهما وكفي بذلك ، وقال العجلي والحاكم ابن نمير وابن سعد وابن قانع وغيرهم كلهم كالوا (ثقة) ، ولخص ابن حجر حاله في التقريب فقال (ثقة) ، والرجل لا يقل عن درجة الثقة بحال .

_ ومع ذلك فلم يتفرد بالحديث فقد روي الحديث من طرق ثان حسن ، رواه الطبراني في المعجم الأوسط (2821) .

_ وروي بإسناد ثالث فيه ضعف من حديث ابن عباس ، رواه البيهقي في شعب الإيمان (5240)

_ وروي بإسناد رابع فيه ضعف من حديث ابن عباس ، رواه ابن عساكر في تاريخه (32 / 253)

_ وروي بإسناد خامس حسن من حديث أنس بن مالك ، رواه ابن أبي الدنيا في الصمت (175)

_ وللحديث طرق أخري فآثرت الاكتفاء بما سبق ، وحديث الباب صحيح .

23_ روي أحمد في مسنده (21881) عن ثوبان عن النبي قال إذا رأيتم الرايات السود قد جاءت من خراسان فأتوها فإن فيها خليفة الله المهدي . (حسن)

_ قيل متروك لأن فيه علي بن زيد بن جدعان .

_ أقول الحديث حسن وعلي بن جدعان أقصي أمره الضعف فقط ولم يتفرد بالحديث .

_ أما ابن جدعان فصدوق علي الأقل ، روي له البخاري ومسلم في صحيحيهما متابعة ولا يرويان في الصحاح عن راو ينزل عن درجة صدوق ،

وقال فيه الساجي (من أهل الصدق وليس يجري مجري من أجمع علي ثبته) ، وقال يعقوب بن شيبة (ثقة صالح الحديث وإلي اللين ما هو) ، وقال ابن معين (ليس بذاك القوي) وقال أيضا حين سئل عن عاصم بن عبد الله وابن عقيل وعلي بن زيد فقال (علي بن زيد أحبهم إليّ) وهؤلاء رواة صدوقون لا بأس بهم وهذا يعني أن علي بن زيد أثبت منهم وهذا توثيق لا بأس به ،

وقال أبو أحمد الحاكم (ليس بالمتين عندهم) ، وقال أبو زرعة (ليس بالقوي) ، وقال ابن حنبل (ليس بالقوي) ، وقال العجلي (يكتب حديثه وليس بالقوي ، لا بأس به) ،

وقال الذهبي (أحد الحفاظ وليس بالثبت) ، وقال ابن خزيمة (لا أحتج به لسوء حفظه) ، وقال الترمذي (صدوق ، إلا انه ربما رفع الشئ الذي يوقفه غيره) ،

وخلاصة أمره أنه لا يرقي لدرجة الثقة الثبت ، وأيضا لا ينزل إلي الضعيف مطلقا ، وإنه لا بأس به ، إلا أنه أخطأ واضطرب حفظه فعلا في أسانيد بعض الأحاديث فهذه تُترك وباقي حديثه سليم.

_ أما عدم التفرد فقد روي بإسناد ثان حسن من حديث ابن مسعود ، رواه الداني في الفتن (548)

_ وروي بإسناد ثالث ضعيف من حديث ابن مسعود ، رواه البزار في مسنده (1491)

_ وروي بنحوه بإسناد رابع من حديث أبي هريرة ، رواه ابن أبي ثابت في الثاني من حديثه (107)

_ وروي بنحوه بإسناد خامس فيه ضعف من حديث أبي هريرة ، رواه الترمذي في سننه (2269)

_ وروي بإسناد سادس فيه ضعف من حديث أبي هريرة ، رواه ابن حنبل في فضائل الصحابة (1832) ،

_ لذا فحديث الباب حسن ، بل وإن سلمنا جدلا وعلي مضض أن كل طرقه ضعيفة لكان اجتماع مثل هذه الطرق يثبت ولابد أن للحديث أصلا عن النبي .

_ أما الرايات السود فقد ورد فيها عدة أحاديث حسنة وضعيفة ، وفي بعضها يأمر باتباعها ، وفي بعضها يأمر بعدم اتباعها ، وذلك محمول علي أزمنة مختلفة ، فمن أقام العدل فممدوح أيا كان الزمان ومن تركه فمذوم أيا كان الزمان .

24_ روي أحمد في مسنده (26500) عن أم الدرداء أن النبي لقيها يوما فقال من أين جئت ؟ فقالت من الحمام ، فقال لها رسول الله ما من امرأة تنزع ثيابها إلا هتكت ما بينها وبين الله من ستر . (صحيح)

_ قيل متروك وقيل مكذوب لأن فيه حميد المدني .

_ أقول الحديث صحيح وحميد المدني ثقة ومع ذلك لم يتفرد بالحديث .

_ وحقيقة الأمر أن من ادعي كذب الحديث كابن الجوزي ومن تابعه إنما تكلموا فيه من الأصل قائلين لم يكن في زمن النبي حمام ! فقال في الأحاديث الواهية عند هذا الحديث (هذا حديث باطل ، لم يكن عندهم حمام في زمن النبي) ،

وهكذا بكل فتور غريب يدعي كذب الحديث ويتهم الرواة الثقات لمجرد أنه يظن أن لم يكن في زمن النبي حمامات ! وقال ابن حجر في القول المسدد ضمن دفاعه عن هذا الحديث (.. وحكمه عليه بالبطلان بما نقله من نفي وجود الحمام في زمانهم لا يقتضي الحكم بالبطلان فقد تكون أطلقت لفظ الحمام على مطلق ما يقع الاستحمام فيه لا على أنه الحمام المعروف الآن وقد ورد ذكر الحمام في عدة أحاديث غير هذه) وصدق .

_ أما حميد بن أبي المخارق المدني فروي له مسلم في صحيحه ، وقال العجلي (ثقة) ، وقال الدارقطني (ثقة) ، وقال ابن معين (ثقة) ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم (لا بأس به) ، وقال ابن حنبل (ليس به بأس) ،

وحسّن له الترمذي في سننه ، وروي له ابن حبان في صحيحه ، وروي له ابن خزيمة في صحيحه ، وصحح له الحاكم في المستدرك ،

لكن قال النسائي (ضعيف) ، وهذا من تعنته المحض ، ولا أعلم سببا أو حديثا دعاه لهذا ، بل ومع ذلك قريناه في التعنت وهما أبو حاتم وابن حبان قد وثقا الرجل واحتجا به ، لذلك لم يصب ابن حجر في التقريب حين حاول أن يجمع بين ما قيل في الرجل فقال (صدوق يهم) ، فليس للنسائي في تضعيفه حجة ، وقول من وثقوه أقرب وأصح والرجل ثقة .

_ أما عدم التفرد فقد روي بإسناد ثان لا بأس به من حديث أم الدرداء ، رواه ابن حنبل في مسنده (26496) .

_ وروي بإسناد ثالث من حديث عائشة ، رواه الترمذي في سننه (2803) وقال (حديث حسن) ،
_ وروي بإسناد رابع صحيح من حديث عائشة ، رواه الدارمي في سننه (2651)

_ وروي بإسناد خامس حسن من حديث عائشة ، رواه ابن حنبل في مسنده (25771)
_ وروي بإسناد سادس حسن من حديث أم سلمة ، رواه الحاكم في المستدرك (4 / 284)

_ وللحديث طرق أخري فآثرت الاكتفاء بما سبق ، لذا فحديث الباب صحيح لا ينزل عن ذلك .

25_ روي أحمد في مسنده (26955) عن أم سلمي قالت اشتكت فاطمة شكواها التي قبضت فيها فكنت أمرضها فأصبحت يوما كأمثل ما رأيتها في شكواها تلك ، قالت وخرج علي لبعض حاجته فقالت يا أمه اسكبي لي غسلا ، فاغتسلت كأحسن ما رأيتها تغتسل ثم قالت يا أمه أعطيني ثيابي الجدد ، فأعطيتها فلبستها ثم قالت يا أمه قدمي لي فراشي وسط البيت ففعلت واضطجعت واستقبلت القبلة وجعلت يدها تحت خدها ثم قالت يا أمه إني مقبوضة الآن وقد تطهرت الآن فلا يكشفني أحد ، فقبضت مكانها ، قالت فجاء عليٌّ فأخبرته . (حسن)

_ هذا أثر موقوف عن فاطمة وليس حديثا عن النبي .
_ قيل متروك لأن فيه محمد بن إسحاق القرشي .

_ أقول الحديث حسن وابن إسحاق ثقة أو صدوق علي الأقل ولم يتفرد بالحديث .

_ وهذا الحديث إنما تعنت فيه ابن الجوزي ومن تابعه ظنا منهم أن متنه مخالف لما ثبت في قصة موت فاطمة ، وليس كذلك ، وقال ابن حجر في القول المسدد في دفاعه عن هذا الحديث (.. نعم وهو مخالف لما رواه غيرهما من أن عليا وأسماء بنت عميس غسلا فاطمة وقد تعقب ذلك أيضا وشرح ذلك يطول إلا أن الحكم بكونه موضوعا غير مسلم والله أعلم) ،

ولو أن هؤلاء الذين فترت أذهانهم توقفوا عن العبث وقوالوا إن صح الحديث فهو صحيح ونتوقف في معناه لكان أحسن لهم وأفضل وأسلم ، لا أن يتخبطوا ويتهموا الرواة ويكذبوا الحديث ،

وقال السيوطي في اللآلئ (2 / 356) (.. وأما إنكار ابن الجوزي الغسل للموت قبل الموت فجوابه أن ذلك لعله خصيصة لفاطمة خصها بها أبوها كما خص أخوها إبراهيم بترك الصلاة عليه والله أعلم)

_ أما محمد بن إسحاق القرشي فثقة من أوثق الثقات ، وغلط من نزل به إلي صدوق ، روي له البخاري ومسلم في صحيحيهما ،

وذكره ابن حبان في الثقات وقال (لم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه ولا يوازيه في جمعه وهو من أحسن الناس سياقا للأخبار) ، وقال (كان يدلس عن الضعفاء فوقع المناكير في روايته من قبل أولئك ، فأما إذا بيّن السماع فيما يرويه فهو ثبت يحتج بروايته) ،

وقال أبو زرعة الدمشقي (رجل قد اجتمع الكبراء من أهل العلم علي الأخذ عنه) ، وقال أبو زرعة الرازي (صدوق) ، وقال أبو معاوية الضرير (من أحفظ الناس) ،

وقال أبو يعلي الخليلي (عالم واسع الراوية والعلم ، ثقة) ، وقال العجلي (ثقة) ، وقال الزهري (لا يزال بالمدينة علم ما بقي هذا بها) ، وقال سفيان الثوري (أمير المؤمنين في الحديث) ، وقال شعبة (أمير المحدثين بحفظه) ، وقال (أمير المؤمنين في الحديث ، ومن أحسن الناس سياقا للأخبار وأحسنهم حفظا لمتونها) ،

وقال ابن المديني (ثقة) ، وقال (حديثه صحيح) ، وقال (احتج بحديثه) ، وقال (لم أجد له إلا حديثين منكرين) ، وقال البوشنجي (ثقة ثقة) ، وقال ابن سعد (ثقة) ، وقال (لا يزال بالمدينة علم جم ما كان فيهم ابن إسحاق) ،

وقال محمد البرقي (لم أر أهل الحديث يختلفون في ثقته) ، وقال ابن نمير (إذا حدث عن من سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق ، وإنما أتي من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة) ، وقال ابن معين (ثقة) وضعفه في رواية ،

وحسّن له الترمذي في سننه ، وروي له ابن خزيمة في صحيحه ، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ، وابن الجارود في المنتقي ، وصحح له الحاكم في المستدرك ،

ولا أعلم من يضعف مثل هذا الرجل لم يضعفه ! ، أما من يضعفه لأنه أخطأ في بضعة أحاديث تعد علي أصابع اليد الواحدة ، فليعلم هؤلاء أن الرجل كان مكثرا جدا ، فقد تخطي حديثه (1500) حديث ، فمن يروي مثل هذا العدد ثم تقع منه بضعة أخطاء بل ومع التسليم أنها أخطاء فلا ينزله ذلك عن الثقة أبدا ،

وليس من شرط الثقة ألا يخطئ أبدا ، فكيف إذا كان مكثرا جدا مثل هذا الرجل ، بل وهذا مع التسليم أنها أخطاء ، فليس الكل يسلم أنه أخطأ فيها فعلا ،

أما من ضعفه لبدعته أو لتشيعه ، فما علاقة هذا بالتوثيق والتضعيف أصلا ، قال الجوزجاني (الناس يشتهون حديثه ، وكان يُرمي بغير نوع من البدع) ،

أما قول ابن حنبل (إذا تفرد لا يُقبل حديثه ، والله إني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث الواحد ولا يفصل كلام ذا من ذا) ، وهذه مسألة لا تستدعي التضعيف أصلا ، والرواية بالمعني مقبولة من أمثال ابن إسحاق ،

فإن تعددت المتون وكلها بألفاظ مقاربة فرواها ابن إسحاق علي متن واحد يجمعها فلا بأس ، وقول ابن حنبل هذا مردود ولم يتوقف أحد من الأئمة عن قبول ابن إسحاق لهذا السبب أبدا ،

ويبقي قول مالك بن أنس (دجال من الدجاجلة) ، وقوله (نحن نفيناه عن المدينة) واتهامه له ، فكل ذلك مردود قطعا عليه ، وانظر فقط لكل ما مضي من أوصاف له بالثقة مطلقا وبأنه من بحور العلم وغير ذلك ، تعلم أن قول مالك جرح مردود لا قيمة له حين يقال في أمثال ابن إسحاق ، وابن إسحاق ثقة ثقة .

أما اتهام ابن حبان له بالتدليس واتباع البعض له في ذلك بخطأ ، فالرجل ليس مدلسا ولم يثبت ذلك عنه ، وإنما لكثره روايته روي أحاديث فيها ضعف ونكارة ، والعتب فيها عمن روي عنهم لا منه هو ، وقال ابن نمير (إنما أتي من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة) ، والرجل في نفسه ثقة .

_ وللحديث إسناد ثان حسن من مرسل عبد الله بن محمد بن عقيل ، رواه عبد الرزاق في مصنفه (6126) ، وعلي كل فهذا أثر وليس بحديث مرفوع للنبي ، وكما سبق فطريق ابن إسحاق وحده يكفي لجعل الحديث حسنا ، والحديث أقصي أمره عن التنزل وعلي مضض أن يكون ضعيفا فقط ، والجمع بينه وبين غيره ممكن كما سبق .

.. قائمة المصادر مذكورة بأكملها في آخر كتاب (الكامل في السنن) ..

--

__ كتب سابقة :

1_ الكامل في السُّنن ، أول كتاب علي الإطلاق يجمع السنة النبوية كلها ، بكل من رواها من الصحابة ، بكل ألفاظها ومتونها المختلفة ، من أصح الصحيح إلي أضعف الضعيف ، مع الحكم علي جميع الأحاديث ، وفيه (63,000) ثلاثة وستون ألف حديث / الإصدار الرابع

2_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث (الإيمان معرفةٌ وقولٌ وعمل) وحديث (النظر إلي وجه عليٍّ عبادة) وبيان معناه وحديث (أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها) وتصحيح الأئمة له

3_ الكامل في الأحاديث الضعيفة / الإصدار الثالث / إصدار جديد يحوي متون الأحاديث الضعيفة بغير تكرار لأسانيدها ولمن رواها من الصحابة

4_ الكامل في الأحاديث المتروكة والمكذوبة / الإصدار الثالث / إصدار جديد يحوي متون الأحاديث المتروكة والمكذوبة بغير تكرار لأسانيدها ولمن رواها من الصحابة

5_ الكامل في أحاديث فضل الصلاة علي النبي / 160 حديث

6_ الكامل في أحاديث فضائل الصحابة / 4900 حديث

7_ الكامل في أحاديث فضائل آل البيت لقرابتهم من النبي / 1700 حديث

8_ الكامل في أحاديث فضائل أبي بكر الصديق / 800 حديث

9_ الكامل في أحاديث فضائل عمر بن الخطاب / 600 حديث

10_ الكامل في أحاديث فضائل عثمان بن عفان / 350 حديث

11_ الكامل في أحاديث فضائل علي بن أبي طالب / 950 حديث

12_ الكامل في أحاديث فضائل معاوية بن أبي سفيان / 100 حديث

13_ الكامل في أحاديث أحبِّ الصحابة إلي النبي / 40 حديث

14_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اطلبوا الخير عند حِسان الوجوه من (20) طريقا عن النبي وبيان معناه

15_ الكامل في أحاديث أشراط الساعة الصغري / 3700 حديث

16_ الكامل في تواتر حديث مهديِّ آخر الزمان من (30) طريقا مختلفا إلي النبي

17_ الكامل في أحاديث زواج النبي من (25) امرأة وطلق عشرة وارتدت واحدة وما تبع ذلك من أقاويل / 200 حديث

18_ الكامل في أحاديث ما كان لدي النبي من مِلك يمين وما تبع ذلك من أقاويل / 60 حديث

19_ الكامل في تواتر حديث رجم الزاني المحصن من (65) طريقا مختلفا إلي النبي

20_ الكامل في تفاصيل حديث غفر الله لبغيٍّ بسقيا كلب وبيان أنه ورد في غفران الصغائر وأن كلمة بغي تطلق لغويا علي من زنت مرة واحدة / 30 حديث وأثر

21_ الكامل في أحاديث المتعة وأيما رجل وامرأة تمتّعا فعِشرة ما بينهما ثلاثة أيام وأنها أبيحت للصحابة فقط وما تبع ذلك من أقاويل / 90 حديث

22_ الكامل في أحاديث زواج النبي من عائشة وعمرها (6) ست سنوات ودخل بها وعمرها (9) تسع سنوات وعمره (54) أربعة وخمسين عاما / 100 حديث

23_ الكامل في أحاديث لعن النبي المتبرجات من النساء وما في معناه وما تبعها من أقاويل / 200 حديث

24_ الكامل في أحاديث أمر النبي النساء بالخِمار والغِلالة والذيل وما تبعها من أقاويل / 80 حديث
25_ الكامل في تواتر حديث لا نكاح إلا بولي من (12) طريقا مختلفا إلي النبي

26_ الكامل في شهرة حديث يقطع الصلاة الكلب والمرأة والحمار عن (7) سبعة من الصحابة عن النبي وجواب عائشة علي نفسها

27_ الكامل في أحاديث لا تؤمُّ امرأةٌ رجلا ولو من وراء ستار / 60 حديث

28_ الكامل في أحاديث خلقت المرأة من ضلع أعوج فدارِها تعِش بها ولن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة وما في معناه / 50 حديث

29_ الكامل في أحاديث أذِن النبي في ضرب النساء ولا ترفع عصاك عن أهلك / 50 حديث

30_ الكامل في أحاديث لا توفي المرأة حق زوجها وإن سال جسمه دما وصديدا فلحسته بلسانها ولا تُقبل لها حسنة إن باتت وزوجها عليها غاضب وما في معناه وما تبعها من أقاويل / 150 حديث

31_ الكامل في تواتر حديث لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها لما عظّم الله عليها من حقه ، من (20) طريقا مختلفا إلي النبي ، وما تبعه من أقاويل

32_ الكامل في شهرة حديث لا يجوز لامرأة أمر في مالها إلا بإذن زوجها ، من (9) تسع طرق مختلفة إلي النبي ، وما تبعه من أقاويل

33_ الكامل في أحاديث كان النبي لا يصافح النساء وإن صافح وضع علي يده ثوبا / 25 حديث

34_ الكامل في تواتر حديث أكثر أهل النار النساء ، من (20) طريقا مختلفا إلي النبي ، وما تبعه من أقاويل

35_ الكامل في أحاديث كان النبي يقبّل نساءه وهو صائم وقدرته علي ملك نفسه وحديث عائشة كان النبي يقبّلني ويمصُّ لساني / 40 حديث

36_ الكامل في أحاديث كان النبي يباشر نساءه وهي حائض وعلي فرجِها خِرقة / 40 حديث

37_ الكامل في أحاديث نهي النبي النساء عن الخروج لغير ضرورة وقال ارجعن مأزورات غير مأجورات وما في معناه / 100 حديث

38_ الكامل في أحاديث أن النبي قام لجنازة يهودي وقال إنما قمنا للملائكة وإعظاما للذي يقبض الأرواح / 20 حديث

39_ الكامل في أحاديث أشراط الساعة الكبري / 500 حديث

40_ الكامل في تواتر حديث دابة آخر الزمان من (30) طريقا مختلفا إلي النبي

41_ الكامل في تواتر حديث يأجوج ومأجوج من (30) طريقا مختلفا إلي النبي

42_ الكامل في تواتر حديث نزول عيسي آخر الزمان من (35) طريقا مختلفا إلي النبي

43_ الكامل في تواتر حديث المسيح الدجال من (100) طريق مختلف إلي النبي

44_ الكامل في زوائد مسند الديلمي وما تفرد به عن كتب الرواية / 1400 حديث

45_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من حفظ علي أمتي أربعين حديثا ومن حسّنه وعمل به من الأئمة

46_ الكامل في آيات وأحاديث وصف من لم يسلم بالسفهاء والكلاب والحمير والأنعام والقردة والخنازير وأظلم الناس وأشرِّ الناس إلي آخر ما ورد من أوصاف / 300 آية وحديث

47_ الكامل في أحاديث قول أبي طالب للنبي إن قومك أنصفوك يقولون لك لا تسبهم ولا تشتمهم ولا تسفههم ولا تقتحم مجالسهم حتي لا يسبوك ويشتموك ويؤذوك / 200 حديث

48_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث أن الفتنة في قوله تعالي (والفتنة أكبر من القتل) المراد بها الكفر / أي أن الكفر والشرك أعظم عند الله من القتل

49_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث قصة الغرانيق وذِكر (25) صحابي وتابعي وإمام ممن قبِلوها وفسّروا بها القرآن

50_ الكامل في أحاديث كان النبي يخيّر المشركين بين الإسلام والقتل فمن أسلم تركه ومن أبَي قتله ونقل الإجماع علي ذلك وأن ما قبله منسوخ / 350 حديث و50 أثر

51_ الكامل في أحاديث شروط أهل الذمة وإيجاب عدم مساواتهم بالمسلمين وما تبعها من أقاويل ونفاق وحروب / 900 حديث

52_ الكامل في تواتر حديث لا يُقتل مسلم بكافر قصاصا وإن قتله عامدا وإنما له الدية فقط من (19) طريقا مختلفا إلي النبي وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

53_ الكامل في تواتر حديث لا يرث الكافر من المسلم شيئا من (13) طريقا مختلفا إلي النبي وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

54_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث دية الكتابيِّ نصف دية المسلم من خمسة طرق ثابتة عن النبي وما تبع ذلك من أقاويل ونفاق وحروب

55_ الكامل في أحاديث من جهر بتكذيب النبي أو قال ديننا خيرٌ من دين الإسلام يُقتل وما تبعها من أقاويل ونفاق وحروب / 100 حديث

56_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث أن المرأة التي وضعت السم للنبي في الشاة قتلها النبي وصَلَبَها

57_ الكامل في تواتر حديث من أسلم ثم تنصّر أو تهوّد أو كفر فاقتلوه من (40) طريقا مختلفا إلي النبي ونقل الإجماع علي ذلك وبيان اختلاف حد الردة عن حد المحاربة وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

58_ الكامل في تواتر حديث أخرجوا اليهود والنصاري من جزيرة العرب ولا يسكنها إلا مسلم من (14) طريقا مختلفا إلي النبي وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

59_ الكامل في أحاديث من أبَي الإسلام فخذوا منه الجزية والخَرَاج ثلاثة أضعاف ما علي المسلم واجعلوا عليهم الذل والصَّغار وما تبعها من أقاويل ونفاق وحروب / 200 حديث

60_ الكامل في أحاديث من أبَي الجزية والخَرَاج وشروط أهل الذمة أو خالفها حكم فيهم النبي بالقتل وأخذ أموالهم غنائم ونسائهم وأطفالهم سبايا وما تبعها من أقاويل ونفاق وحروب / 250 حديث

61_ الكامل في شهرة حديث أمرنا النبي أن نكشف عن فرج الغلام فمن نبت شعر عانته قتلناه ومن لم ينبت شعر عانته جعلناه في الغنائم السبايا من (10) طرق مختلفة إلي النبي وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

62_ الكامل في أحاديث من شهد الشهادتين فهو مسلم له الجنة خالدا فيها وله مثل عشرة أضعاف أهل الدنيا جميعا وإن قتل وزني وسرق ومن لم يشهدهما فهو كافر مخلد في الجحيم وإن لم يؤذ إنسانا ولا حيوانا / 800 حديث

63_ الكامل في أحاديث لا يؤمن بالله من لا يؤمن بي ولا يدخل الجنة إلا نفسٌ مسلمة / 150 حديث

64_ الكامل في أحاديث أن قوله تعالي (لتجدن أقربهم مودة) نزل في أناس من أهل الكتاب لما سمعوا القرآن آمنوا به وبالنبي / 80 حديث

65_ الكامل في أحاديث نُهِينا أن نستغفر لمن لم يمت مسلما وحيثما مررتَ بقبر كافر فبشّره بالنار / 70 حديث

66_ الكامل في تواتر حديث استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي من (24) طريقا مختلفا إلي النبي وأن حديث إحياء أبوي النبي حديث آحاد بإسناد مسلسل بالكذابين والمجهولين

67_ الكامل في شهرة حديث أن أبا نبي الله إبراهيم في النار من تسع طرق مختلفة إلي النبي

68_ الكامل في تواتر حديث أطفال المشركين في النار والوائدة والموءودة في النار من (10) عشر طرق مختلفة إلي النبي

69_ الكامل في تواتر حديث سُئل النبي عن قتل أطفال المشركين فقال نعم هم من أهليهم من (11) طريقا مختلفا إلي النبي وبيانه

70_ الكامل في أحاديث إباحة التألّي علي الله وأمثلة من تألّي الصحابة علي الله أمام النبي وأحاديث النهي عنه والجمع بينهما / 70 حديث

71_ الكامل في أحاديث من رأي منكم منكرا فليغيّره وإن الناس إذا رأوا منكرا فلم يغيروه عمَّهم الله بالعقاب / 700 حديث

72_ الكامل في أحاديث لا تصاحب إلا مؤمنا ولا يأكل طعامك إلا تقيّ ومن جالس أهل المعاصي لعنه الله / 50 حديث

73_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اذكروا الفاجر بما فيه يحذره الناس ومن خلع جلباب الحياء فلا غيبة له من (10) عشر طرق عن النبي

74_ الكامل في تواتر حديث أيما امرئ سببتُه أو شتمتُه أو آذيته أو جلدته بغير حق فاللهم اجعلها له زكاة وكفّارة وقُربة من (20) طريقا مختلفا إلي النبي

75_ الكامل في أحاديث فضائل العرب وحب العرب إيمان وبغضهم نفاق / 100 حديث

76_ الكامل في أحاديث فضائل قريش وأن الله اصطفي قريشا علي سائر الناس وحب قريش إيمان وبغضهم نفاق / 200 حديث

77_ الكامل في أحاديث أُحِلَّت لي الغنائم ومن قتل كافرا فله ماله ومتاعه وأحاديث توزيع الغنائم وأنصبتها وأسهمها / 900 حديث

78_ الكامل في أحاديث من كان النبي يعطيهم المال للبقاء علي الإسلام وقولهم كنا نبغض النبي فظلَّ يعطينا المال حتي صار أحبَّ الناس إلينا / 50 حديث

79_ الكامل في أحاديث إن خُمُس الغنائم لله ورسوله وأحلَّ الله للنبي أن يصطفي لنفسه ما يشاء من الغنائم والسبايا / 100 حديث

80_ الكامل في أحاديث اغزوا تغنموا النساء الحِسان ومن لم يرض بحكم النبي قال لأقتلنَّ رجالهم ولأسبينَّ نساءهم وأطفالهم وأحاديث توزيعهم كجزء من الغنائم كتوزيع المال والمتاع / 300 حديث

81_ الكامل في أحاديث نقل العبد من سيد إلي سيد أفضل في الأجر وأعظم عند الله من عتقه ونقل الإجماع أن عتق العبيد ليس بواجب ولا فرض / 950 حديث

82_ الكامل في أحاديث لا يُقتل حرٌ بعبد قصاصا وإن قتله عامدا وعورة الأمَة المملوكة من السرة إلي الركبة وباقي الأحكام التي تختلف بين الحر والعبد / 250 حديث

83_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من عشق فعف فمات مات شهيدا وبيان معناه ومن صححه من الأئمة

84_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من حدث حديثا فعطس عنده فهو حق وبيان معناه ومن حسّنه وضعّفه من الأئمة وإنكارهم علي من قال أنه متروك أو مكذوب

85_ الكامل في أسانيد وتضعيف حديث نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام وتضعيف الأئمة له وإنكارهم علي من قال أنه متروك أو مكذوب

86_ الكامل في تواتر حديث لا تأتوا النساء في أدبارهن ولعن الله من أتي امرأته في دبرها من (19) طريقا مختلفا إلي النبي

87_ الكامل في تواتر حديث الشؤم في الدار والمرأة والفرس عن (9) تسعة من الصحابة عن النبي وإنكارهم علي عائشة

88_ الكامل في تواتر حديث شهادة امرأتين تساوي شهادة رجل واحد وشهادة المرأة نصف شهادة الرجل وإن كانت أصدق الناس وأوثقهم في رواية الحديث النبوي

89_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث إذا أتي الرجل امرأته فليستترا ولا يتجردا تجرد العِيرَين ونقل الإجماع أن عدم تعري الزوجين عند الجماع مستحب

90_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث لا يدخل الجنة ديوث من سبعة طرق عن النبي

91_ الكامل في شهرة حديث لعن الله المحَلِّل والمحَلَّل له من (8) ثمانية طرق مختلفة إلي النبي

92_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث مسح الوجه باليدين بعد الدعاء ومن حسّنه من الأئمة والإنكار علي من منع العمل به

93_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من زار قبري وجبت له شفاعتي ومن صححه من الأئمة وإنكارهم علي من قال أنه ضعيف أو متروك

94_ الكامل في أحاديث مِصر وحديث إذا رأيت فيها رجلين يقتتلان في موضع لبِنة فاخرج منها / 60 حديث

95_ الكامل في أحاديث الشام ودمشق واليمن وأحاديث الشام صفوة الله من بلاده وخير جُندِه / 200 حديث

96_ الكامل في أحاديث العراق والبصرة والكوفة وكربلاء / 120 حديث
97_ الكامل في أحاديث قزوين وعسقلان والقسطنطينية وخراسان ومَرو / 90 حديث

98_ الكامل في أحاديث سجود الشمس تحت العرش في الليل كل يوم والكلام عما فيها من معارضة لقوانين علم الفلك

99_ الكامل في أحاديث الأمر بالاستنجاء بثلاثة أحجار وفعل النبي لذلك (10) عشر سنين وجواب مُنكِري الاستنجاء بالمنديل علي أنفسهم / 40 حديث

100_ الكامل في أحاديث الأمر بقتل الكلاب صغيرها وكبيرها أبيضها وأسودها حتي الكلاب الأليفة وكلاب الحراسة والكلام عما نُسِخ من ذلك / 120 حديث

101_ الكامل في تواتر حديث من اقتني كلبا غير كلب الصيد والحراسة نقص من أجره كل يوم قيراط من (14) طريقا مختلفا إلي النبي

102_ الكامل في تقريب (سنن ابن ماجة) بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه

103_ الكامل في أحاديث (سنن ابن ماجة) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان أن ليس فيه حديث متروك أو مكذوب / 140 حديث

104_ الكامل في تقريب (سنن الترمذي) بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث والإبقاء علي ما فيه من الأقوال الفقهية وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه

105_ الكامل في أحاديث (سنن الترمذي) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان أن ليس فيه حديث متروك أو مكذوب / 50 حديث

106_ الكامل في تواتر حديث الميت يُعَذَّبُ بما نِيح عليه عن (7) سبعة من الصحابة عن النبي وإنكارهم علي عائشة

107_ الكامل في تواتر حديث أن النبي بال قائما عن عشرة من الصحابة وإنكارهم علي عائشة

108_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة أن لا يُقتل مسلمٌ بكافر قصاصا وإن كان معاهدا غير محارب مع ذِكر (50) صحابيا وإماما منهم مع بيان تناقض أبي حنيفة في المسألة وجوابه علي نفسه

109_ الكامل في زوائد كتاب الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي وما تفرد به عن كتب الرواية / 700 حديث

110_ الكامل في الأسانيد مع تفصيل كل إسناد وبيان حاله وحال رواته / الجزء الأول / 2500 إسناد

111_ الكامل في أحاديث الصلاة وما ورد في فرضها وفضلها وكيفيتها وآدابها / 5700 حديث

112_ الكامل في أحاديث قتل تارك الصلاة ونقل الإجماع أن تارك الصلاة يُقتل أو يُحبس ويُضرب حتي يصلي / 90 حديث

113_ الكامل في أحاديث الوضوء وما ورد في فرضه وفضله وكيفيته وآدابه / 1000 حديث
114_ الكامل في تواتر حديث الأذنان من الرأس في الوضوء من (16) طريقا مختلفا إلي النبي

115_ الكامل في أحاديث الأذان وما ورد في فرضه وفضله وكيفيته وآدابه / 390 حديث

116_ الكامل في أحاديث الجماعة والصف الأول للرجال في الصلاة وما ورد في ذلك من فضل وآداب / 340 حديث

117_ الكامل في أحاديث القراءة خلف الإمام في الصلاة / 85 حديث
118_ الكامل في أحاديث المسح علي الخفين في الوضوء / 170 حديث

119_ الكامل في أحاديث التيمم وما ورد في فضله وكيفيته وآدابه / 90 حديث
120_ الكامل في أحاديث سجود السهو في الصلاة وما ورد في كيفيته وآدابه / 60 حديث

121_ الكامل في أحاديث صلوات النوافل وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 980 حديث
122_ الكامل في أحاديث المساجد وما ورد في بنائها وفضلها وآدابها / 1000 حديث

123_ الكامل في أحاديث القنوت في الصلاة وما ورد في فضله وآدابه / 70 حديث

124_ الكامل في أحاديث الوتر والتهجد وقيام الليل وما ورد في فضله وكيفيته وآدابه / 870 حديث

125_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار وبيان من صححه من الأئمة والجواب عن حجج من ضعفه

126_ الكامل في أحاديث السواك وما ورد في فضله وآدابه / 170 حديث
127_ الكامل في أحاديث صلاة الجنازة وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 380 حديث

128_ الكامل في أحاديث صلاة الاستسقاء وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 50 حديث
129_ الكامل في أحاديث صلاة الاستخارة وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 10 أحاديث

130_ الكامل في أحاديث صلاة التسابيح وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها وتصحيح أكثر من (20) إماما لها

131_ الكامل في أحاديث صلاة الحاجة وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 35 حديث
132_ الكامل في أحاديث صلاة الخوف وما ورد في كيفيتها وآدابها / 65 حديث

133_ الكامل في أحاديث صلاة الكسوف والخسوف وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 100 حديث

134_ الكامل في أحاديث صلاة العيدين وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 115 حديث

135_ الكامل في أحاديث صلاة الضحي وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 125 حديث

136_ الكامل في أحاديث رجم الزاني مع بيان أن تحريم الزني أمر شرعي وليس طبيا أو لمنع اختلاط النسل بسبب إباحة نكاح المتعة (20) سنة في أول الإسلام / 180 حديث

137_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث لا توفّي المرأة حق زوجها وإن سال جسمه دما وصديدا فلحسته بلسانها وتصحيح الأئمة له وبيان أن الحجة الوحيدة لمن ضعفه أنه لا يعجبهم

138_ الكامل في أحاديث سبب نزول آية (لا إكراه في الدين) وبيان أنها نزلت في اليهود والنصاري وليس في عموم المشركين والمرتدين والفاسقين / 85 حديث وأثر

139_ الكامل في تواتر حديث من كنتُ مولاه فعليٌّ بن أبي طالب مولاه من (40) طريقا مختلفا إلي النبي

140_ الكامل في آيات وأحاديث وإجماع إن الدين عند الله الإسلام ولا يدخل الجنة إلا مسلم وحيثما مررت بقبر كافر فبشّره بالنار وما ورد في هذه المعاني / 1300 آية وحديث

141_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث الطير من (40) طريقا إلي النبي ومن صححه من الأئمة وبيان تعنت بعض المحدثين في قبول أحاديث فضائل علي بن أبي طالب

142_ الكامل في أحاديث بعثني ربي بكسر المعازف والمزامير وبيان اختلاف حكم الغناء عن حكم المعازف / 120 حديث / مع بيان وتنبيه حول سرقة بعض كتب الكامل ونسبتها لغير صاحبها

143_ الكامل في أحاديث حرم النبي الغناء ولعن المغنِّي والمغنَّي له مع بيان اختلاف حكم المغنية الحرة عن المغنية الأمَة المملوكة واختلاف حكم الغناء عن حكم المعازف / 100 حديث

144_ الكامل في أحاديث الخمر وما ورد فيها من تحريم وذم وعقوبة ووعيد وحدود وبيان عدم امتناع الصحابة عنها قبل تحريمها / 700 حديث

145_ الكامل في تواتر حديث ما أسكر كثيره فقليله حرام من (19) طريقا مختلفا إلي النبي

146_ الكامل في تواتر حديث من شرب الخمر أربع مرات فاقتلوه من (15) طريقا مختلفا إلي النبي وبيان اختلاف الأئمة في نَسخِه

147_ الكامل في أحاديث السرقة وما ورد فيها من تحريم وذم وعقوبة ووعيد وحدود بقطع الأيدي والأرجل / 650 حديث

148_ الكامل في أحاديث حد السرقة وما ورد فيه من مقادير وقطع الأيدي والأرجل ونقل الإجماع علي ذلك / 140 حديث

149_ الكامل في أحاديث عمل قوم لوط وما ورد فيه من تحريم وذم ووعيد وعقوبة وحدود مع بيان أن تحريم ذلك أمر شرعي وليس طبي / 100 حديث

150_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اقتلوا الفاعل والمفعول به في عمل قوم لوط مع بيان اختلاف الصحابة والأئمة في حده بين الرجم والقتل والحرق

151_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من وقع علي بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة ومن صحّحه من الأئمة والجواب عن حجج من ضعّفه

152_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث يحمل هذا العلم من كل خَلَفٍ عُدُوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين

153_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث المرأة تُقبِل وتُدبِر في صورة شيطان فمن وجد ذلك فليأت امرأته ونصرة الإمام مسلم في تصحيحه وبيان تعنت وجهالة مخالفيه

154_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث صدقك وهو كذوب وبيان فائدته الفقهية في عدم اعتبار الحالات الفردية في القواعد العامة

155_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة علي حد الردّة وأنه علي مجرد الخروج من الإسلام بقول أو فعل مع ذِكر (150) صحابي وإمام منهم وبيان سبب إخفار الجُدد لكثير من آثار وإجماعات الصحابة والأئمة

156_ الكامل في تقريب (سنن الدارمي) بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه

157_ الكامل في أحاديث (سنن الدارمي) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان أن ليس فيه حديث متروك أو مكذوب / 10 أحاديث

158_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث خلق الله التربة يوم السبت ومن صححه من الأئمة ونصرة الإمام مسلم علي تعنت مخالفيه

159_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث النساء شقائق الرجال وبيان أنه ورد مخصوصا مقصورا علي الجِماع وتشابه الأبناء مع الآباء والأمهات بالوراثة

160_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث علي بن أبي طالب سيد المسلمين وإمام المتقين وقائد الغُرِّ المُحجَّلين من خمس طرق عن النبي

161_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث يتجلَّي الله يوم القيامة لعباده عامة ويتجلي لأبي بكر خاصة من خمس طرق عن النبي

162_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث أن الزهرة فتنت المَلَكين هاروت وماروت فمسخها الله كوكبا ومن صححه من الأئمة ومن قال به من الصحابة

163_ الكامل في إعادة النظر في حديث نباتُ الشَّعرِ في الأنفِ أمانٌ من الجُذام وإثبات صحته وجوابي علي نفسي وحججي حين ضعّفتُه

164_ الكامل في تقريب (صحيح ابن حبان) بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث وبيان عدم وجود حديث ضعيف فيه ونصرة الإمام ابن حبان علي تعنت مخالفيه

165_ الكامل في تقريب (الأدب المفرد) للبخاري بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث وبيان أن ليس فيه إلا ستة أحاديث ضعيفة فقط وبيان جواز العمل بالضعيف والضعيف جدا

166_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة علي الخِمار وتحريم إظهار المرأة لشئ من جسدها سوي الوجه والكفين علي الأكثر مع ذِكر (100) صحابي وإمام منهم وكشف جهالة الحدثاء الأغرار

167_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة علي جواز ضرب الرجل امرأته باليد والعصا مع ذِكر (100) صحابي وإمام منهم وبيان أن معني النشوز هو العصيان بالقول أو الفعل وكشف جهالة الحُدثَاء الأغرار

168_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة أن آيات (قاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا) و(لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين) و(إن جنحوا للسلم فاجنح لها) وأشباهها منسوخة في المشركين ومخصوصة بمزيد أحكام في أهل الكتاب مع ذِكر (120) صحابي وإمام منهم و(280) مثالا من آثارهم وأقوالهم

169_ الكامل في تقريب (الجامع الصغير وزيادته) للسيوطي ببيان الحكم علي كل حديث وإصلاح ما أفسده المتعنتون في الحكم علي أحاديثه ورفع نسبة الصحيح فيه من (55 %) إلي (90 %) مع تشكيل جميع ما في الكتاب من أحاديث / 14500 حديث

170_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع وتصحيح أكثر من (15) إماما له وبيان الأسباب الحديثية لتعنت كثير من المعاصرين في الحكم علي الأحاديث

سلسلة الكامل / كتاب رقم 171 /

الكامل في أحاديث (مسند أحمد) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه وأن نسبة الصحيح فيه لا تقل عن (95 %) من أحاديثه

لمؤلفه د / عامر أحمد الحسيني .. الكتاب مجاني

(نسخة جديدة بتحسين الخط وتكبيره لتيسير القراءة وخاصة علي أجهزة المحمول)